الفصل الثامن

اللاحقون

Runners-Up

سرعان ما شق الرخاء المزدهر في هولندا وإنجلترا طريقه إلى بقية أوروبا الغربية، ولاحقاً إلى شرق آسيا. وكان تحول هذه الدولة أو تلك إلى الغنى يعتمد على مدى تجذر العوامل المؤسسية والثقافية. ومن بين عشرات الدول التي أنجزت الرخاء بعد هولندا وإنجلترا، سأخص منها ثلاثاً بالتحليل: فرنسا وأسبانيا واليابان.

يوضح الشكل رقم (٨.١) نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في هذه الدول الثلاث مقارنة بإنجلترا. كانت فرنسا، بسبب قربها من إنجلترا وإصلاحات ما بعد الثورة فيها، الأسرع في اقتفاء أثر جارتها الواقعة شمال القنال، بينما استغرقت مسيرة الرخاء أكثر من قرن لتصل إلى أسبانيا واليابان. تركز القصص الاقتصادية للدول الثلاث على العقبات التي كانت تقف في طريق نمو هذه الدول، وكيف تم التغلب عليها، والدروس التي يمكن أن تُستنتَج للعالم النامي اليوم.

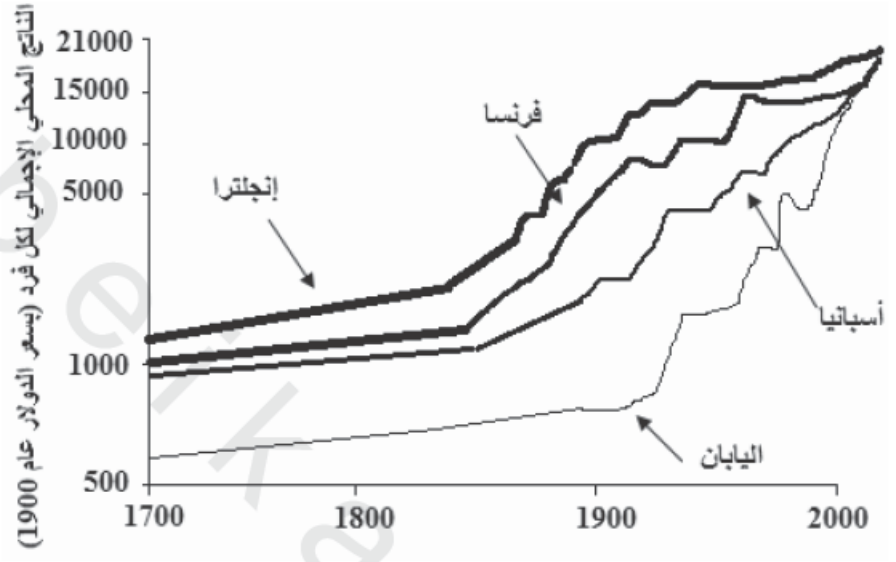

الشكل رقم (٨,١). الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد (معدلا ضد التضخم).

المصدر: Data from Maddison, Monitoring the World Economy, 1820-1992 and Maddison, The World t A Millennial Perspective. 264

الحاكم والمحكوم

أخذ التجار والأرستقراطية الصغيرة تدريجياً، ابتداءً من هولندا وإنجلترا، يكبحون امتيازات الحاكم، وغيّروا في النهاية العلاقة بين الدولة والمواطن. وأخذ هذا التحول يشق طريقه وئيداً إلى بقية دول أوروبا الغربية. لكن هذه العملية لم تتحقق بسلاسة ولا بالطريقة نفسها. فكان النظام القديم في عهد لويس الرابع عشر، على سبيل المثال، قد بلغ ذرى الاستبداد السياسي والاقتصادي، وهو ما لم يتكشف إلا مع وصول الشيوعية والاشتراكية الوطنية الحديثتين.

كان الهدف الأساسي لأي حاكم، على مدى آلاف السنوات، هو أن يزيد ثرواته الخاصة. ولم تكن الشعوب لتسلم بالحق الإلهي للملوك إلا تحت أقصى درجات

الإكراه، كما حدث في رانيميد في عام ١٢١٥م. كانت أوروبا فيما قبل العصر الحديث تعيش في دوامة الحرب الدائمة بين الدول، علما بأن كلمة "أمة" أكبر كثيراً على وصف كل الكيانات الأوروبية حينذاك، ما عدا أكبرها حجماً. ورغم تفاوت التقديرات، فقد انتشرت عبر القارة في العصور الوسطى حوالي ألف إمارة ذات سيادة. وقد تعلم الأمير أو الدوق الذكي أنه إذا أرهق كاهل العمال والتجار بالضرائب، فإنهم سيأخذون أعمالهم أبعد بضعة أميال، حيث تكون الرسوم أخف.

بدأ الحكام تدريجياً يماهون بين صالحهم وصالح رعاياهم، وتعلموا "ألا ينتفوا ريشاً أكثر من اللازم من الإوزة". ووجدت الدول التي لم تكن تفرض على رعاياها ضرائب مرهقة أو تستولي على كثير من ممتلكاتهم أنها تمتلك خزائن أكثر امتلاء وجيوشاً أكبر عدداً وعُدة من الدول التي كانت تفعل ذلك. والأمم التي لم تمتنع عن نهب رعاياها غدت أضعف، واختفت في حالات كثيرة. وتدريجياً، ومن خلال هذه العملية الداروينية[1]، بدأت الدول ذات النظام الضريبي المستنير وحكم القانون وحقوق الملكية الآمنة تزدهر وتكون لها الغلبة على جيرانها الأقل تقدماً، وأصبحت أوروبا مكاناً جيداً لصنع الثروة. كان المشهد السياسي الأوروبي الممزق يقف على طرف النقيض مع الدولتين التركية والصينية المركزيتين، التي أحبطت أصحاب الأعمال فيها السياسات الحكومية الطائشة، بينما لم يجدوا مكاناً آخر ليفروا إليه بأعمالهم.

يجمع الحاكم الحكيم الضرائب بطرق لا تتصادم مع حوافز السوق الحرة. تعد ضريبة السلع excise أو المبيعات sales الضريبة المثالية من المنظور الاقتصادي والاجتماعي. والنسخة الحديثة الأكثر شيوعاً لضريبة السلع هي ضريبة القيمة المضافة الأوروبية، وهي في جوهرها ضريبة مبيعات قومية لا "تسقط" خلال الخطوات الوسيطة

(١) أي العملية التي تقوم على مبدأ البقاء للأصلح الذي يرجع إلى داروين صاحب نظرية النشوء والارتقاء ومبدأ الانتخاب الطبيعي [المترجم].

لعملية الإنتاج، كما يحدث مع ضرائب المبيعات العادية. وضرائب الدخل "مشوهة" نوعاً ما، كشأن ضرائب المِلكية، لأن الاثنين يقللان الحوافز للكسب والاستثمار. وأسوأ طريق للدخل للدولة يمر عبر بيع الاحتكارات الخانقة للمنافسة.

ولعل الأهم من نوع الضريبة، أو حتى معدلها، هو طريقة جمعها. فلا شيء يفسد الصحة الاقتصادية أكثر من الحجز التعسفي على الأصول، سواءً من جانب من يرتدون أقنعة اللصوص أو شارات الحكومة. وبالمثل لا شيء يوقع الفوضى في المجتمع أكثر من الاستثناء الكلي لطبقات اجتماعية كاملة من النظام الضريبي. إذ يمكن تحمل ضريبة دخل معدلها ٣٠٪ والتسامح معها، بينما يؤدي احتمال ٣٠٪ للاستيلاء الكامل على الممتلكات أو استثناء ٣٠٪ من السكان من الضرائب إلى إفقار المجتمع وإثارة الثورة.

الثروة والسيف

كانت فكرة أن الأمة يمكن أن تثرى وتقوى من خلال التجارة غير واردة تقريباً فيما قبل العصر الحديث. فالطريق إلى الثروة، على مدى آلاف السنين، كان يمر من خلال الانتصار والنهب. فقبل ظهور الرخاء الفاتر في إيطاليا عصر النهضة والرخاء الأقوى في هولندا، كانت قلة من الحكام تدرك قيمة التجارة والصناعة، ناهيك عن أن يجعلوهما أولوية وطنية. كان الغزو وحده ينتج الثروات. وحين جف مستودع الغنائم، أخذ دوامة الموت يتصاعد. فلكي يعوض الحاكم الدخل المفقود، أخذ يرفع الضرائب على منتجي الثروة الأساسيين في أمته، وهم المزارعون. فلجأ المزارعون غير القادرين على دفع الضرائب المتزايدة إلى بيع أراضيهم أو هجرها. قلل ذلك العائدات الضريبية، مما دفع إلى زيادات أخرى في المعدلات الضريبية أو هجر مزارعين أكثر لأراضيهم. فمنذ اليونان الهيلينية المتأخرة، ومروراً بروما ما بعد قسطنطين، إلى الإمبراطورية العثمانية المتأخرة، كانت الخاصية الدامغة للدولة الآفلة تتمثل في هجر المزارعين للريف.

وعلى ذلك فإن الخطوة الأولى نحو الرخاء تتمثل في وعي الحاكم بالصلة الوثيقة بين صالحه وصالح رعاياه. والأمة المتقدمة الحديثة هي "دولة الخدمات" التي توفر السلع العامة[٢] التي تحسّن التجارة فحسب، ومن أهمها:

- التعليم لصغارها.
- الحماية الشرطية لضمان الأمن العام وحقوق المِلكية.
- تطبيق العدالة عبر محاكم مستقلة لضمان ولاء المواطن.
- الطرق لنقل العمال والمنتجات.

وعلى ذلك فإن الفصل في مسألة مَنْ كان له السبق إلى الرخاء ومن تخلف على هذا الدرب يحدده المكان والزمان الذي أدركت فيه الأرستقراطية الحاكمة أولاً أهمية العناصر التالية التي تمثل الأساس للثروة الوطنية: حكم القانون، وأمن المِلكية الخاصة، والفصل بين السلطات، والتجارة الخاصة النشطة، وتحول عائدات الدولة من الريوع الاحتكارية إلى نظام ضريبي عريض قائم على ضرائب السلع، وتوفير الأمن العام والتعليم والطرق.

لماذا تخلفت فرنسا؟

خَلُص المؤرخ الاقتصادي ن ف ر كرافتس N. F. R. Crafts في مقالة مؤثرة إلى أن إنجلترا سبقت فرنسا إلى الثورة الصناعية مصادفة[١]. دفع كرافتس بأن كلتا الدولتين كانتا تمتلكان البنية التحتية الفكرية والاجتماعية اللازمة للنمو الحديث، وأن انتصار إنجلترا كان حدثاً من نوع الاحتمالات العشوائية. ويذهب إلى أنه إذا أعيدت الحياة للقرن

(٢) السلعة العامة public good، في الاقتصاد، هي السلعة غير التنافسية وغير الإقصائية، بمعنى أن استهلاك البعض لها لا يقلل من الكمية المتوفرة منها لاستهلاك الآخرين، وأنه لا يمكن إقصاء أحد من استخدامها [المترجم].

الثامن عشر مرات ومرات، لربحت فرنسا السباق الاقتصادي مرات لا تقل في عددها عن إنجلترا، إن لم تزد عنها.

لا شك في أن التاريخ يتخلله عنصر عشوائي قوي. فماذا كان يمكن أن يحدث لو أن جرثومة أو رصاصة ضالة كتبت نهاية مبكرة لهتلر أو ولينغتون أو لويس الرابع عشر؟ ومع ذلك فإن المسح الموجز لتاريخ أوروبا المؤسسي يكشف أن الفرنسيين لم تتوفر لهم فرصة حقيقية للفوز في السباق إلى الثورة الصناعية.

كان الفرنسيون ظاهرياً، على الأقل، يضاهون الإنجليز في كل العوامل الأربعة الاقتصادية الحرجة. كانت فرنسا بحق حَرية بأن تنضم إلى إنجلترا وهولندا في طليعة الرخاء العالمي. ألم تكن حقوق المِلكية الفرنسية محمية بحكومة مركزية قوية وسلطة قضائية منظمة جداً؟ ألا تستحق فرنسا، موطن ديكارت وباسكال، أن تكون موئلا للتنوير العلمي؟ ألا يثبت سجل فرنسا في التجديد التقني أنه لا يقل روعة عن إنجلترا؟ ألم يحصل البلاط في فيرساي على كميات ضخمة من رأس المال من جمهور جائع إلى السندات؟ ألم يكن نظام الطرق والقنوات الفرنسي، الذي شُيّد في عهد هنري الرابع ولويس الرابع عشر، أفضل من مجموعة الطرق المخددة وأرصفة الموانئ المنهَكة في إنجلترا القرن السابع عشر؟

"بلا" مدوية هي الإجابة عن كل هذه الأسئلة. ومع ذلك فقد تأخرت بداية انطلاقة فرنسا الاقتصادية عن إنجلترا بأكثر من قرن. لماذا؟ تكمن الإجابة عن هذا اللغز في "الكفاءة" التي عملت بها عوامل النمو الأربعة جميعها في ظل النظام القديم.

ماذا يريد الفرنسي؟

مع بداية عهد هنري الرابع في عام ١٥٨٩م، كان الإقطاع قد لفظ أنفاسه الأخيرة تقريباً في فرنسا. وكان الحق في الأرض والممتلكات الواضح والقابل للنقل قد انتشر على نطاق واسع، واشتدت التجارة. لكن نظام المِلكية الفرنسي، رغم أنه منح

المِلكية، فإنه لم يوفر الحافز. تكمن المشكلة فيما يسميه الاقتصاديون "السلوك الريعي" rent seeking، أي الميل إلى استخدام امتياز خاص، في مقابل المشروع والعمل الشاق لكسب المال. من الأمثلة الحديثة المألوفة على هذا السلوك الرسوم الباهظة على فحص المركبات، وإكراه الاتحادات لأصحاب الأعمال على زيادة الموظفين، ومخططات الأجور والفوائد العالية لكبار مديري الشركات. إن الريعية سمة أساسية في الطبيعة البشرية، وكل المجتمعات تعاني منها بدرجة ما. ويحدث الضرر الاقتصادي فقط عندما يصبح الريع أكثر جاذبية من الكسب من خلال العمل. وتلك كانت حال النظام القديم.

يستلزم فهم تطور الريع في فرنسا ما قبل الحديثة أن نفهم أولاً بنيتها الضريبية. كان المصدر الأساسي للدخل هو الطاية taille، وهي ضريبة على الأراضي والمباني. وقد كانت طبقة النبلاء ورجال الدين معفاة من هذه الضريبة، وبذلك كانت تقع في الأساس على الفلاحين وصغار رجال الأعمال. ولذلك كان شراء منزلة النبالة أو أخذ النذور تجزي صاحبها روحياً ومادياً. وقد حاول التاج أن ينتزع عوائد من النبلاء ورجال الدين، أولاً: بضريبة الملح والضرائب على مواد الترف كالنبيذ والصابون والشموع، ولاحقاً: بنظام معقد لضريبة الرؤوس. اضطر التفاوت في الأعباء الضريبية الفلاحين لأن يصّفوا أراضيهم تدريجياً، لكنهم ظلوا فيها في الغالب كفلاحين مستأجرين. تجمعت المِلكيات في أيدي النبلاء المتغيبين[٣]، الذين كانوا يرسلون، بموافقة فيرساي، وكلاء لانتزاع رسوم أقطاعية ومحاصصة من الفلاحين ملاك الأرض السابقين ونسلهم. ومع موت لويس الرابع عشرة كانت فرنسا قد ارتدت إلى دولة إقطاعية تقريباً، وكان ذلك هو الوقود الأساسي للثورة[٢]. وجد التاج صعوبة في جمع هذه التشكيلة الواسعة من الضرائب المعقدة، ولذلك أخذ يعتمد على نحو متزايد على المزارعين الملتزمين[٤]،

(٣) المالك المتغيب هو المالك الذي يقيم في مكان بعيد عن أطيانه، مثل أصحاب الأراضي الزراعية الذين يعيشون في المدن [المترجم].

(٤) كان نظام الالتزام أحد طرق جمع الضرائب حتى أوائل العصر الحديث، وفيه يقوم رجل غني، يُسمى ملتزم، بسداد الضرائب للدولة عن ناحية معينة، ثم يقوم هو بجمعها من أهل هذه الناحية، طبعاً بهامش ربح كبير [المترجم].

وهم رجال أعمال خاصون كانوا يجمعون العوائد للحكومة في مقابل نصيب منها[٣].

كان هذا النظام مرهقاً وكريهاً ومدمراً للقوة التجارية للأمة. وابتداء من عهد هنري الرابع أخذ الأغنياء الجدد يحلمون بتثبيت أبنائهم كبيروقراطيين وملتزمين، تماماً كما يتمنى المهنيون الحديثون اليوم أن يرسلوا أبناءهم إلى جامعات رابطة اللبلاب[٥]. والتاج، الذي كان في حاجة مزمنة إلى المال من أجل المغامرات العسكرية وإسراف البلاط، كان هو الآخر يرحب بأن يعطي عوائد مستقبلية في مقابل حصوله على النقد في الحاضر. لم يجد رجال الأعمال في فرنسا صعوبة كبيرة في النجاح، لكن في ظل هذا النظام لم تكن الروح التجارية الأسرية تدوم لأكثر من جيل واحد إلا نادراً. وصف أحد المؤرخين العقلية الفرنسية على النحو التالي:

> كان التاجر أو صاحب المصنع أو الرأسمالي في هولندا، وحتى في إنجلترا، بعد أن يكون قد بنى ثروته، يرغب فقط في أن يرى أبناءه يوسعون نطاق أعماله. لكن في المقابل كان حلم أي رجل عصامي في فرنسا هو أن يشتري لابنه الأكبر وظيفة حكومية، وإن كان ممن يقعون على قمة السلم الاجتماعي، فإنه كان يسعى لأن يجعله عضواً في أحد محاكم مجالس المحاسبة، وإن كان صاحب دكان صغير، فإنه كان يسعى لأن يجعله كاهناً[٤].

ومع هجر الأسر للنشاط الإنتاجي طلبا للألقاب والوظائف العاطلة[٦] المشتراة، اختفى أكثر من ٨٠٪ من أسماء الأسر بالقرى من السجلات الضريبية في غضون جيل واحد[٥]. تمارس حقوق الملكية سحرها بتوفير الحافز. وقد كانت فرنسا تمتلك نظاماً لحقوق الملكية قوياً في الظاهر، لكنه شهد حوافز مواطنيه وهي تجفف بسبب مؤسسات شجعت السلوك الريعي. وإلى اليوم لا يزال الفرنسي يتطلع إلى الخدمة المدنية، أي مكانة البيروقراطي الذي منحته الدولة منزلة أو فوائد أو امتيازات كبيرة. تضعنا حالة فرنسا فيما قبل العصر الحديث مجدداً أمام سقوط القوى العظمى بفعل السياسة الضريبية.

ورغم أن ملوك أسرة ستيوارت في إنجلترا استخدموا بيع الاحتكارات كطريقة

---

(٥) راجع حاشية سابقة للمترجم حول هذه الرابطة [المترجم].

(٦) الوظيفة العاطلة منصب لا يقوم صاحبه بأي عمل، أو يقوم بعمل لا يتكافأ مع راتبه الكبير [المترجم].

سهلة للدخل، فقد كان الإنجليز هواة بكل معنى الكلمة في هذا المجال، حيث كانوا يمنحون حقوقاً حصرية لاستيراد هذه السلعة أو بيع ذلك المنتَج تام الصنع إلى أول متودد يفاتح الملك. فيما أخذ الفرنسيون، في عهد لويس الرابع عشر، استغلال الدولة لحقوق الاحتكار إلى آماد بعيدة.

معضلة فيرساي

لعل أفضل صفة تُذكِر بالماضي لوصف هذه الأنظمة هي dirigiste [توجيهية] المشتقة من أصل فرنسي معناه "يوجه". لقد نبعت الغريزة المركزية عن الوهن والفوضى اللذين تليا حرب المائة عام (التي دامت في حقيقة الأمر ١١٦ سنة، من عام ١٣٣٧م إلى عام ١٤٥٣م، من أجل السيطرة على فرنسا النورمندية[٧]). ورغم أن النصر كان حليف إنجلترا في أغلب المعارك الكبيرة طوال هذه الحرب- مثل كريسي[٨] وأجينكورت[٩]) وبواتيه[١٠]- فقد تحول النصر لصالح فرنسا بعد أن كسرت جان دارك[١١] حصار أورليانز. وفي نهاية النزاع لم يأخذ الإنجليز إلا كاليه[١٢].

---

(٧) فرنسا النورمندية أو نورمندي هي الجزء الشمالي من فرنسا الذي سكنه غزاة الفايكنج الشماليون الذين عُرِفوا بالنورمنديين، ومنها انطلق النورمنديون الذين غزوا إنجلترا في عام ١٠٦٦م [المترجم].

(٨) معركة كريسي Crecy وقعت في عام ١٣٤٦م في مكان مدينة كريسي الحالية بمقاطعة سومي الفرنسية، هزم فيها الجيش الإنجليزي بقيادة إدوارد الثالث جيشاً فرنسياً ضخماً بقيادة فيليب السادس وقتل نصفه [المترجم].

(٩) معركة أجينكورت Agincourt وقعت في عام ١٤١٥م بالقرب من بلدة أزينكورت الحالية في شمال فرنسا، هزم فيها الجيش الإنجليزي بقيادة هنري الخامس جيشاً فرنسياً أضخم منه بكثير بقيادة تشارلز السادس [المترجم].

(١٠) معركة بواتيه Poitiers وقعت عام ١٣٥٦م في مكان بلدة بواتيه الحالية في غرب وسط فرنسا وفيها أيضاً هزم الإنجليز بقيادة الأمير إدوارد ابن الملك إدوارد الثالث الفرنسيين وأسروا ملكهم جون الثاني. كانت بواتيه أيضاً مسرحاً لمعركة سابقة في ١٠ أكتوبر ٧٣٢، تُعرَف بمعركة بلاط الشهداء، لكن النصر فيها – للأسف – كان حليف الفرنسيين بقيادة تشارلز مارتل، لكن هذه المرة ضد المسلمين العرب بقيادة عبدالرحمن الغافقي، كانت هذه المعركة هي أكبر هزيمة للمسلمين في فتح غرب أوروبا، وبسببها توقف هذا الفتح عند حدود الأندلس التاريخية [المترجم].

(١١) جان دارك Joan of Arc أو عذراء أورليانز (من حوالي ١٤١٢م إلى ٣٠ مايو ١٤٣١م) فتاة ريفية ولدت في شرق فرنسا، ادعت أنها تتلقى توجيهاً إلهياً، قادت الجيش الفرنسي في انتصارات كثيرة خلال حرب=

بعد الحرب ترنحت الدولة الفرنسية، التي لم تكن أكثر من مجموعة من الإقطاعيات لا تخضع لسلطة فعلية من جانب الملك تشارلز السابع. بدأ تشارلز يفرض السلطة على المستوى القومي، بادئاً بتأسيس الضرائب الوطنية وبيع المناصب[٦]. وفي عهد هنري الرابع أعطيت النقابات الحرفية سلطة احتكارية على صناعاتها، فخنقت المنافسة وكبّلت الإبداع. وعلى مدى القرنيين التاليين أخذ الملوك المتعاقبون يركزون السلطة في يد التاج. بلغت هذه العملية ذروتها حين جمع لويس الرابع عشر النبلاء الفرنسيين في سجن قصر فيرساي الرائع. وحّد ذلك الأمة سياسياً، لكنه أيضاً عزل الأرستقراطية عن جذورها الاجتماعية والتجارية في المقاطعات، ومزق حياة الأمة التجارية.

إن إسراف القصر، الذي لا حاجة بنا إلى تفصيله هنا، كان يستهلك ٦٪ كاملة من الميزانية الوطنية. وكانت التكاليف غير المباشرة للقصر أعلى من ذلك بكثير. وغدت نخبة الأمة المهووسة بكسب عطف ملك الشمس(١٣) في فيرساي معزولة عن مصالحها التجارية في موطنها الأصلي[٧].

كان جان بابتسيت كولبرت Jean Baptiste Colbert أشهر مراقب نفقات (وزير مالية) للويس. كان كولبرت مجّداً في عمله، وركز بإخلاص على صالح فرنسا، وكان أميناً بمعايير زمنه، ويقود الاقتصاد الفرنسي بالكامل تقريباً، بينما كان لويس يسوس النبلاء. كان كولبرت المركنتلي قبل كل شيء يؤمن بأن صحة اقتصاد الأمة تستمد من الذهب الموجود في خزائنها، الذي يعتمد بدوره على توازنها التجاري. فعندما تتدفق الصادرات بقوة وتقل الواردات، تتراكم الثروة. وعندما تتضاءل الصادرات، يهجر الذهب، وتضعف الدولة.

=المائة سنة. أسرها البيرغنديون وباعوها للإنجليز، الذين قدموها لمحاكمة كنسية وأحرقوها على الخازوق، وهي في عمر التاسعة عشر. وبعد ٢٥ سنة من موتها، أعاد البابا كاليستوس الثالث محاكمتها وبرأها وأعلنها شهيدة، وفيما بعد اعتبرت قديسة، ويعتبرها الفرنسيون بطلة قومية [المترجم].

(١٢) كاليه Calias مدينة ومنطقة في شمال فرنسا [المترجم].

(١٣) ملك الشمس أحد ألقاب لويس الرابع عشر [المترجم].

وهكذا كانت المركنتلية لعبة صفرية تلحق الضرر بكل الأمم. وكانت أكثر سماتها ضرراً تلك التي وصفها بإحكام المركنتلي المتحمس، هو الآخر، السير فرانسيس بيكون، الذي قال إن "زيادة الممتلكات تكون بالضرورة على حساب الأجنبي"[٨]. لقد اشتمل التقدم الاقتصادي تاريخياً على كثير من المحاولة والخطأ. بينما رأت حكمة آدم سميث الثاقبة أن التجارة لا تحدث ما لم تكن مواتية للطرفين، وأن هذه الروح المركنتلية القائمة على الحرب على الفضة لا تفيد أحداً. فاتت هذه الفكرة على ألمع عقول العصور السابقة، ومنها كولبرت، تماماً كما لا تزال تتملص إلى اليوم من عقول أعداء العولمة.

كانت تستحوذ على كولبرت الرغبة في تقوية الصادرات، ولذلك قرر أن فرنسا يجب أن تعطي أولوية لكل سلع الترف التصديرية في ذلك العصر: الكنفا(١٤) والزجاج والخزف (كانت هذه السلع في ذلك الوقت يهيمن عليها جنوب هولندا والبندقية والصين على التوالي). وفي عام ١٦٦٧م فرض كولبرت تعريفات استيراد عقابية على هذه المواد. وكان ينظر إلى عمال المصانع باعتبارهم طلقات المدافع للجيش الصناعي الواسع، وحرمهم من الإضراب. وكان يوجه الموظفين إلى "إلقاء الرعب في قلوب العمال"[٩].

كان مرسوم بعد آخر يحدد طرق الإنتاج بأدق تفاصيلها. من ذلك أن نوعاً محدداً من القماش كان يجب أن يحتوي على ١٣٧٦ خيطاً، وآخر على ٢٣٦٨ خيطاً. وكان عرض كل نوع يحدد أيضاً. وقد بلغت التعليمات الخاصة بصبغ القماش وحده ٣١٧ فقرة. حددت القواعد ثلاثة أنواع مختلفة من الصباغين، لكل منهم نقابته الخاصة. وكانت توجب فصل المجموعات الثلاث عن إحداها الأخرى تماماً. وقد نشرت وزارة كولبرت أربعاً وأربعين

(١٤) نسيج مزدان بالرسوم والصور تتخذ منه السجف وتنجد به الكراسي [المترجم].

وثيقة للصناعات المختلفة، وعيّنت هيئة من المفتشين لضمان أن تُنفَذ الوثائق حرفياً[١٠، ١١، ١٢].

كانت هذه البداية فحسب. فمع موت كولبرت كانت هناك خمس عشرة لجنة تفتيش منفصلة. وعندما وجد المفتشون أن التعليمات الحالية لم تكن تنطبق على كل مراحل الصناعة، وسع المراقب الوثائق، وعُيّن مزيد من المفتشين. وبحلول عام ١٧٥٤م تضخم عدد لجان التفتيش إلى أربع وستين.

كانت النقابات تستحث التعليمات والقواعد. فحين اكتشفت نقابة صناع الأزرار بانزعاج شديد أن الأزرار القماشية حلت محل منتجها المصنوع من العظم، دعا المراقب المفتشين إلى تغريم الخياطين المسيئين، وحتى إلى دخول البيوت الخاصة لإنزال العقاب بمن يلبسون المواد الممنوعة. كان من بين التعليمات أيضاً أن الخراف لا تُجَز إلا في مايو ويونيو، وأن الخراف السوداء لا تُذبح، وأن أدوات تمشيط الصوف يجب أن تصنع من نوع معين من السلك وتحتوي على عدد معين من الأسنان[١٣]. إن نظام كولبرت بتعليماته التجارية الغامضة والشاملة خنق الإبداع وقدم فرصاً لانهائية للفساد.

تحتاج كل الدول إلى الدخل، والطريقة التي تتبعها الدول في جمعه هي التي تقرر حياة الأمم وموتها. وإلى اليوم لا يزال بيع المناصب والاحتكارات الحكومية، وما يرافقه من تكبيل للمنافسة والنمو، يقدم في كثير من الدول في أفريقيا وآسيا مصدراً سهلاً جداً للعوائد الحكومية. وقد وقعت فرنسا وأسبانيا ما قبل الحديثتين بتهور في هذا الفخ.

لم ينج الإنجليز والهولنديون، كما رأينا، من مبادلة المكانة الاحتكارية بالتمويل، لكنهم بمرور الوقت أخذوا يعتمدون كثيراً على الرسوم الضريبية التي كانت تفرض على الجميع. وبعد عام ١٧٠٠م أصبح الطريق إلى الثروة في بريطانيا وهولندا لا يمر من خلال الوظيفة الحكومية، بل أخذ المواطنون على نحو متزايد يغتنون من خلال العمل في الصناعة والتجارة.

كانت الشركات التجارية الإنجليزية والهولندية تتمتع حقيقة بمكانة احتكارية، لكنها في مقابل هذا الامتياز كانت تتحمل مخاطرة كبيرة. وحتى اليوم يمنح قانون براءات الاختراع قوة احتكارية محدودة، لكن ذلك أيضاً تصاحبه المخاطر التي يتحملها المخترع. وعلى أية حال، فقد أنهى قانون الاحتكار لعام ١٦٢٤م بدرجة كبيرة منح الملك للاحتكارات التعسفية في إنجلترا. أما فرنسا، في المقابل، فلم تقلل احتكاراتها حتى بعد الثورة. وفجوة الـ١٧٥ سنة بين هذين الحدثين تفسر تأخر فرنسا في الازدهار الاقتصادي.

كيف تدمر العقلانية؟

لا أحد ينكر أن الفرنسيين كان لهم إسهام كبير في التنوير العلمي. فقصر فيرساي لأنه كان يمجّد الأمة، كان يثمّن الريادة في العلم. ولا أحد يقول إن الفرنسيين كانوا أقل ذكاءً أو فضولاً أو طموحاً من الإنجليز. وبالمثل لا يمكن لأحد أن يتبجح بالقول إن الإنجازات العلمية والتقنية والفكرية الإنجليزية كانت متفوقة بأية حال على نظيراتها الفرنسية. وقائمة الفلاسفة المؤثرين، بداية من ديكارت، الذين وقف نيوتن، مجازياً، على أكتافهم، لا تقل طولاً ولا تميزاً عن قائمة العلماء الإنجليز العظماء في نفس الفترة. وكذلك كان الفرنسيون على قدم المساواة مع الإنجليز في تبني قوة البخار والنقل بالسكك الحديدية والتلغراف.

لكن مع ذلك نشأت اختلافات دقيقة، لكن أساسية، في الاتجاه نحو التقدم الفكري والتقني على جانبي القنال الإنجليزي. فقد ظل التعصب الديني رائجاً لفترة طويلة في الحياة السياسية الفرنسية. وعندما اعتلى هنري الرابع، البروتستانتي بالمولد، العرش كأول ملك من أسرة البوربون في عام ١٥٨٩م، أُجبر على التحول إلى الكاثوليكية قبل أن يطالب بالتاج. برر هنري تحوله بصيحة تقول: "إن باريس تستحق قداسا".

وكان الملك يلطّف الجو الديني المضطرب. فأصدر في عام ١٥٩٨م مرسوم نانت[١٥] الذي أعطى الحماية ودرجة من الاستقلالية للهوغونوت البروتستانت. ثم جاء لويس الرابع عشر، الذي كان يحتقر البروتستانتية، ليبطل المرسوم في عام ١٦٨٥م. وبضربة واحدة جرد ملك الشمس فرنسا من أنبه علمائها وحرفييها الموهوبين، الذين فرّ أغلبهم إلى إنجلترا والبلاد الواطئة. وقد كان دنيس بابن صانع أول نموذج للمحرك البخاري أحد هؤلاء اللاجئين.

لقد نبعت التجديدات الصناعية الكبرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر من حرفيين موهوبين، وليس من علماء، وهنا تكمن نقيصة فرنسية أخرى. فقد ظل العلماء في فرنسا طبقة نخبوية، يدللها القصر، وتحتجب في أكاديمياتها. فنادراً ما كانت هذه النجوم تتفاعل مع عامة الناس أو الحرفيين أو المخترعين. بينما كان الأكاديميون والصناع في إنجلترا يتفاعلون ويختلطون بحرية. صحيح أن الأستاذ ويتستون ربما كان لا يطيق الدعي كوك، لكن ذلك لم يمنع الاثنين من التعاون. وفي كثير من الأحيان كان علماء محترمون مثل هوك وهالي لا يبخلون بوقتهم ونصحهم على حرفيين ذوي تعليم متواضع مثل مصلّح المحركات نيوكومن والساعاتي هاريسون. وبتعبير المؤرخ الاقتصادي جويل موكير Joel Mokyr:

> فقد كان الجسر بين الفلاسفة الطبيعيين والمهندسين في بريطانيا أوسع وأسهل في عبوره منه في الدول الأخرى، وكانت بريطانيا، أكثر من أي مكان آخر، تعتمد على أشخاص قادرين يستطيعون بسهولة أن ينتقلوا بين عالم التجريد والرمز والمعادلة والمخطط والرسم البياني وعالم العتلة والبكرة والأسطوانة والمغزل[١٤].

---

(١٥) سمي مرسوم نانت Edict of Nantes باسم المدينة التي أعلنه فيها الملك هنري الرابع، وهي مدينة نانت الواقعة في بريتاني بغرب فرنسا، أعطى فيه الملك الفرنسي للبروتستانت الكالفينيين المعروفين بالهوغونوت حقوقهم الأساسية في فرنسا التي كانت لا تزال كاثوليكية وقتذاك [المترجم].

إن كرافتس، بعد عقدين تقريباً من نشر أطروحة "الاحتمال العشوائي" التي فسر بها سبق إنجلترا على فرنسا في الثورة الصناعية، دافع عنها باقتراح أن البريطانيين ربما كانوا يتمتعون بميزة على الفرنسيين في "الاختراعات الصغيرة"، بمعنى التحسين التقني التزايدي في الآلات الموجودة فعلاً، لكن الفرنسيون كانوا أنداداً لهم في إنتاج "الاختراعات الكبيرة"، وهي الأدوات الثورية التي تنشا عن الاكتشاف المفاجئ والمصادفة[١٥]. ربما كان ذلك صحيحاً، لكنه غير ذي صلة. ففي الحالات التي سبق الفرنسيون فيها الإنجليز إلى اختراع – صغير أو كبير – كانوا يُظهِرون عجزهم مراراً وتكراراً عن الاستفادة منه وإنتاجه. كان الاختراع الكبير الأساسي في الثورة الصناعية هو ماكينة الغزل. بينما حظرت اللوائح الاقتصادية الفرنسية، من عام ١٦٨٦م إلى عام ١٧٥٩م، إنتاج أو استيراد أقمشة الكاليكو القطنية المطبوعة أو وحتى ارتدائها، وهي المنتج النهائي الأساسي لهذه الآلات الجديدة.

وحتى لو كان الفرنسيون هم الذين اخترعوا ماكينة الغزل، فإن نظمهم الصناعية والمالية التي تطال أدق التفاصيل كانت ستحول دون الاستخدام الواسع لهذه الماكينة الثورية. ولعله من المدهش لنا اليوم، تماماً كما كان في القرن الثامن عشر، أن فرنسا أعدمت أكثر من ستة عشر ألف فلاح ورجل أعمال صغير، معظمهم بالشنق أو على الدولاب، لخرقهم قانون القطن[١٦]. ومن هول المجزرة دافع المصلحون عن استخدام المقصلة كطريقة أكثر إنسانية لتنفيذ أحكام الإعدام.

رأس المال يهرب من فرنسا

كانت الصعوبة التي تواجهها فرنسا في المجال الثالث – أسواق رأس المال – أكثر مكراً. فرغم أن فرنسا كانت تمتلك مالاً وفيراً، فإن أصحاب الأعمال لم يكونوا يستطيعون

النفاذ إلى هذه الوفرة. ورجل الأعمال الناجح، بدلاً من أن يستثمر في شركته الخاصة، كان يتطلع إلى وضعية أصحاب الريع، الذين يتلقون بفرح وسلبية دخلاً من السندات التي كان التاج يصدرها (ولاحقاً من الاستثمارات الأجنبية). بينما كانت الوسيلة المالية المفضلة للطبقات الوسطى والدنيا تتمثل في جورب صوفي مليء بالعملات المعدنية الذهبية والفضية، يُدّس عادة تحت الفُرُش[١٦]. كانت هاتان الوسيلتان التقليديتان – السندات والجورب – تقفان في وجه احتياجات رجال الأعمال، الذين ظلوا دائماً صغاراً نسبياً. وفي القرن التاسع عشر أرسل المستثمرون الفرنسيون حوالي ثلاثة أرباع مدخراتهم، إما للحكومات القومية والمحلية وإما إلى الخارج[١٧].

ألحق التعصب الديني أيضاً ضرراً بالغاً بأسواق رأس المال. كان جون كالفن فرنسياً بالطبع. وقد أدى اعتقاده بأن خلاص الروح يأتي من خلال نذر المؤمن، وكذلك إقراره للقروض بفائدة بسيطة، إلى ظهور المؤسسات البنكية البروتستانتية القوية روتشيل ونيمز وليونز وباريس. ونظراً لأن التاج لم يكن يبيع الوظائف للبروتستانت، فقد "أجبروا" على التجارة، وازدهرت البنوك البروتستانتية عبر الأجيال. وأجبر إلغاء لويس الرابع عشر لمرسوم نانت البروتستانت على الاختيار بين التحول عن ديانتهم أو المنفى. انتقل بعض أفراد الأسر إلى أمستردام أو لندن أو هامبورغ أو دانزنغ، بينما تحول آخرون من نفس الأسر إلى الكاثوليكية وبقوا في فرنسا. وظلت الفروع الأسرية المنفصلة على اتصال وثيق، كما ستفعل أسرة روتشيلد لاحقاً. وقد أدى غباء التاج في مثل هذه الأمور أيضاً إلى إلحاق ضرر كبير بأسواق رأس المال الفرنسية[١٨] (لكن ليس بحجم الضرر الذي لحق بالقطاع التقني، حيث حدث هروب جماعي من جانب الحرفيين والمخترعين البروتستانت الذين كانت أعمالهم التجارية أكثر قابلية للنقل).

---

(١٦) كما كان الأتراك يفعلون إذن! [المترجم].

عن الطرق والمكوس

كانت جغرافية فرنسا هي الأخرى تجعل لإنجلترا ميزة عليها. ففرنسا أمة كبيرة، بينما لا تبعد أية نقطة في المملكة المتحدة عن البحر بأكثر من سبعين ميلاً. من منظور ميكانيكي بحت، نجحت فرنسا في التعامل مع تحدي جغرافيتها غير المواتية. ولم يكن نظام الطرق في فرنسا أسوأ منه في إنجلترا. علاوة على أن المركنتلية الفرنسية كانت لها بعض الميزات المفيدة. فالتوازن التجاري الإيجابي كان يتطلب نقلاً فعالاً (وكذلك أنظمة موحدة للأوزان والمقاييس والعملة). نتج عن ذلك تقليد ملكي طويل في شق القنوات والطرق. وقد حلم وزير مالية هنري الرابع الدوق سولي Sully بشبكة واسعة من القنوات في الشمال تستحوذ على التجارة من طرق هابسبورغ.

بدأ سولي العمل فعلاً في جزء من النظام المقترح، وهو القناة التي تربط نهري السين واللوار، التي لم تكتمل إلا بعد عقود من موت هنري. وحسّن كولبرت الممر المائي وبدأ في تنفيذ بقية مخطط سولي الكبير، وهذا أيضاً لم يكتمل إلا بعد فترة طويلة من وفاة كولبرت وملك الشمس. ثمة مشروع أكبر، هو قناة البحرين Canal de Deux Mers التي ربطت بين البحر الأبيض المتوسط ونهر جارون Garonne (ومن ثم بالمحيط الأطلسي). اكتملت هذه القناة في عام ١٦٩١م، لكن تكلفة شقها العالية وأهوستها المائة جعلتها غير منافسة للطريق البحري[١٩].

تابع سولي وكولبرت شق الطرق بنفس الهمة. وفي عهد هنري الرابع ولويس الرابع عشر كانت تربط باريس بكل الحدود الفرنسية طرق جيدة. واختصرت مُدد السفر إلى النصف، وعند نهاية القرن السابع عشر كانت المركبات السريعة تستطيع أن تسافر من باريس إلى ليون في خمسة أيام "فقط". وفي منتصف القرن الثامن عشر كانت فرنسا تضم أفضل نظام للنقل الداخلي في أوروبا.

لكن إلى جانب بدايات نظام الطرق والقنوات الكفء، ورث كولبرت مخططاً للتعريفات الداخلية يقيم حواجز من نوع البوابات التي ابتكرها روب غولدبيرغ لفتح وغلق أبواب المعبد بالإسكندرية[١٧]. قسم هذا النظام الأمة إلى مناطق جمركية، وكان المرور بين المناطق يخضع لعبء ساحق من المكوس. ومما زاد الطين بلة أن المزارعين الملتزمين المكروهين هم الذين كانوا يطبقون هذا النظام الواسع والغامض.

في عهد هنري الرابع كانت حمولة الملح التي تقطع الأميال الـ٢٧٠ من نانت Nantes إلى نيفر Nevers تدفع مكوساً تصل إلى أربعة أضعاف القيمة الفعلية للشحنة[٢٠]. مزق هذا النظام البلاد إلى ثلاثين منطقة تجارية، ودمر أي مظهر لوجود اقتصاد وطني موحد[٢١].

أدرك كولبرت الحاجة إلى تفكيك التعريفات الداخلية، لكن الأمراء المحليين المتمترسين الذين كانوا يحققون عوائد كبيرة من المكوس كانوا يحبطوه في كل مناسبة. وفي النهاية اقتطع كولبرت منطقة كبيرة خالية من الجمارك في قلب فرنسا، تسمى المزارع الخمس الكبرى. ثم خوّل المقاطعات الخارجية لتحرير التجارة مع جيرانها الأجانب، لكن ليس مع منطقة المزارع الخمس[٢٢].

يمكن القول مجازياً إن كولبرت كان يكدح طول الصباح في شبكات القنوات، وعند الظهيرة يخرّب النبلاء المحليون مجهوداته بالتعريفات الداخلية[١٨]. وبعد وفاة المراقب في عام ١٦٨٣م، ضاع كل الضبط المالي. ومع نهاية عهد لويس الرابع عشر، بعد ثلاثة عقود، ضاعفت الدولة المكوس على الطرق والأنهار التي تسيطر عليها، والأمة التي كانت يوماً

---

(١٧) راجع العنوان "البخار يلهب الاقتصاد الحديث" في الفصل الخامس [المترجم].

(١٨) تسببت المكوس الداخلية في ضرر أكبر في ألمانيا. فقلاع الراين الجميلة التي يعشقها السياح اليوم بنيت بغرض إرهاب المرور النهري المجاور. وقد وصف مراقب من القرون الوسطى المكوس النهرية التي كانت تجمع عادة كل عشرة أميال بأنها "حماقة الألمان الكبرى". فالمرء لم يكد يغيب عن ناظره مركز المكوس السابق حتى يرى التالي. انظر Heckscher, 56-60.

سلة الخبز لأوروبا لم تعد تستطيع أن تستورد الحبوب التي كانت في أمس الحاجة إليها لأنها كانت تفتقر إلى الائتمان اللازم. وبينما ازدهرت إنجلترا في ظل حكم القانون، كانت فرنسا تنزف حتى النخاع بسبب "حكم المزارعين–الجنرالات"[٢٣، ٢٤].

بعد الطوفان

ماذا عن فرنسا بعد الإطاحة بالنظام القديم؟ أياً كانت تجاوزات الثورة الفرنسية، فقد أنعش اثنان من إصلاحاتها اقتصاد الأمة المحتضر. أولاً: ألغت الجمعية التأسيسية بضربة واحدة كل الضرائب الداخلية[٢٥]. ثانياً: أكد تنظيم الأرض الثوري حق المزارعين الفلاحين في ممتلكاتهم، وحوّل المِلكية إلى كثير من المستأجرين، وسمح أخيراً بتسييج الأراضي المشاع. كما سمح التنظيم للمزارعين بتقسيم ملكياتهم. وقد أنتج ذلك نمط الأعداد الكبيرة من المزارع الصغيرة جداً الموجودة اليوم التي تسمى التقسيم[٢٦]. وقد أدى تفتيت الزراعة الفرنسية إلى حبس نسبة أكبر من اللازم من عامة الناس في قطاع زراعي عاجز تماماً، وهو ما قوى بدوره مطلب الإجراءات الحمائية التي اكتسحت فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر.

رفع الفرنسيون، بين عامي ١٨٥٣م و١٨٨٨م، رسوم الاستيراد على الحبوب تسعة أضعاف، وعلى الماشية أربعين ضعفاً، بينما كان الإنجليز يقللون التعريفات بأسرع ما يستطيعون. لقد تحول الخطاب السياسي الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر فوراً إلى "هناك وعد بحماية الجميع"[٢٧]. لقد حرَمت المِلكيات الزراعية الصغيرة الصناعة الفرنسية من العمالة الماهرة، وكذلك رفعت أسعار الطعام في أوروبا بسبب اقتران الزراعة السيئة بالحماية. وقد أدى ذلك، بدوره، إلى تجفيف محافظ الفرنسيات وتجويع أسواق رأس المال. وفي القرن العشرين فقط نزعت فرنسا ماضيها المركنتلي وقللت التعريفات المعوّقة التي أرهقتها بطريقة أو بأخرى منذ زمن سولي وكولبرت.

منكوبة منذ البداية

كان كرافتس محقاً في قوله إن انتصار إنجلترا الاقتصادي على فرنسا حدث بالمصادفة، لكن ليس بالمعنى الذي قصده في الأصل. فالحظ لم يلملم أوراقه، لكنها كانت من النوع المؤسسي، وعندما تم توزيع الأوراق المؤسسية في القرن السابع عشر، كانت الورقة الرابحة من نصيب إنجلترا. كانت كل الأمم وقتذاك، كما هي الحال الآن، تسعى وراء نفس الهدف، وهو تعظيم عائدات الدولة وقوتها. وفي القرن السابع عشر كان الهولنديون والإنجليز يرتعدون من جارتهم الفرنسية المركنتلية ذات التخطيط المركزي، تماماً كما كان الغرب يرتجف أمام العملاق الاقتصادي السوفيتي ظاهرياً في القرن العشرين[٢٨]. قليلون في هولندا وإنجلترا كانوا متأكدين من أن "نظامهم" – المساواة أمام القانون وفصل السلطات والتجارة غير المركزية وتجنب التدخل غير الضروري من جانب الدولة – ستكتب له الغلبة. ومع أن أحدا لا يعرف نوايا أي مسؤول في فيرساي، فمن المؤكد أن كولبرت لم يكن يبغي غير صالح فرنسا عندما أطلق العنان لمخططه الكارثي للمركزية الصناعية.

وقد مر قرن آخر قبل أن يعلن حَكم اللعبة الكبيرة آدم سميث النتيجة والسبب الجوهري. وفقط بعد أن أصبحت الحقيقة واضحة لكل من له عينان، فإن فرنسا، بنظامها المعيب لحوافز الملكية، وقلة الاتصال بين العلماء والحرفيين، وأسواق رأس المال المقزّمة، والتعريفات الداخلية الخانقة، هي التي كانت في اليد السفلى للحكم، يد الخاسر.

أسبانيا: كل شيء خطأ

في السباق الاقتصادي الكبير لغرب أوروبا الكبير جاءت أسبانيا في المؤخرة. ولو تعمدت أمة كبيرة أن تخنق نموها الاقتصادي ونفوذها الجيوسياسي، لما فعلت ذلك بالفعالية التي فعلته بها أسبانيا ما قبل الحديثة.

اتخذ الأسبان، كما فعل الرومان من قبلهم، من الغزو والنهب، وليس الصناعة والتجارة، هدفاً اقتصادياً أساسياً لهم. وحّد زواج فيردناند من آراجون وإيزابيلا القشتالية في عام ١٤٦٩م اثنين من أكبر أمم أوروبا. وبعد ذلك أتمّت ابنتهم جوان اتحادا أسرياً كبيراً آخر بزواجها من فيليب ابن ماكسيمليان النمساوي، الذي أصبح فيما بعد الإمبراطور الروماني المقدس.

ورث سليل ذلك التحالف الزواجي - كارلوس الأول - إمبراطورية هابسبورغ، التي كانت تشتمل حين اعتلائه العرش كل أسبانيا وجنوب إيطاليا وبيرغندي (هولندا وبلجيكا وأجزاء من شمال فرنسا) والنمسا والمجر وكثيراً من الولايات الألمانية الصغيرة. خلف كارلوس جده كإمبراطور روماني مقدس باسم تشارلز الخامس، ووجد نفسه على رأس أغنى وأقوى دولة في أوروبا. ورغم أن بقية القارة كانت ترتعد خوفاً من هذا العملاق، فقد نكب العملاق نفسه ببنيته المالية والمؤسسية الغريبة. وفي غضون قرن انهار من تلقاء نفسه ووقع فريسة لضحاياه السابقين.

كانت أحداث عام ١٤٩٢م بالغة الأهمية لكل من العالم الجديد والعالم القديم. اختارت أسبانيا الهابسبورغية[١٩]، في تلك السنة، أن تضطهد أكثر سكانها تقدماً وكدا - اليهود والأندلسيين[٢٠] - وأن تطردهم. تعامل الأسبان مع المسلمين بطريقة مروعة

---

(١٩) تنتمي أسرة هابسبورغ Habsburg في الأصل إلى سويسرا، ولذلك حكمت النمسا أول ما حكمت لستة قرون وكانت تُعرَف بآل النمسا، وكانت واحدة من أهم البيوت المَلكية في أوروبا، حيث كانت مصدراً للأباطرة الرومان المقدسين بين عامي ١٤٣٨م و١٧٤٠م ولحكام إمبراطورية النمسا والإمبراطورية الأسبانية ودول أوروبية أخرى كثيرة لقرون كثيرة، وفي القرن السادس عشر انقسمت الأسرة إلى عدد من الممالك، من أكبرها أسبانيا الهابسبورغية Habsburg Spain [المترجم].

(٢٠) كلمة "الأندلسيين" هنا ترجمة لمصطلح Moors الذي يُترجَم عادة إلى "مغاربة" أو "مسلمين" أو "بربر"، وقد أطلقها الأسبان لاحقاً على سكان الفلبين المسلمين، لأنهم مسلمون أيضاً، عندما غزوا بلاهم، ويل ووسعها كثير من الكتّاب الأوروبيين في العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث لتشمل الأتراك العثمانيين، بل والمسلمين جميعاً في بعض الأحيان. ومن أجل فض هذا الاشتباك، ولأن شعب الأندلس لم يكن من المغاربة فقط، وإنما من كثير من مناطق العالم الإسلامي عصرذاك، خاصة=

للغاية. كانت حرية العبادة من حق المسلمين وفقاً لشروط فتح أسبانيا الذي عُقد سابقاً عند استسلام غرناطة، لكن الكنيسة سرعان ما ألغت ذلك الحق. وأجبرت محاكم التفتيش معظم المسلمين على التحول إلى المسيحية، وأصبح المسيحيون الجدد وأحفادهم يعرفون باسم المورسكيين(٢١).

في القرن السادس عشر طردت محاكم التفتيش المورسكيين من غرناطة وشتتهم في كافة أنحاء أسبانيا، قبل أن تطردهم أخيراً من كل الإمبراطورية في عام ١٦٠٩م. وزادت المأساة عندما قتلت النظم الإسلامية بشمال أفريقيا كثيراً من المورسكيين القادمين إليها لأنهم كانوا مسيحيين. وقد عانت أسبانيا نفسها نتيجة لمعاملتها للمورسكيين، حيث كان الأندلسيون والمورسكيون يديرون مشروعات ري متطورة ساعدت في إنتاج كميات كبيرة من العنب والتوت والأرز والسكر. وفي غضون بضعة أجيال من طردهم، عمّ الإهمال هذه المشروعات.

عن الغزو والتجارة

تواصلت هذه المسيرة الطويلة للحماقة. كانت أوامر فيردناند للفاتحين المتجهين إلى العالم الجديد واضحة تماماً: "هاتوا الذهب، بطريقة إنسانية لو استطعتم، لكن بأي

= العرب، وأيضاً من سكان أيبيريا الأصليين الذين اعتنقوا الإسلام، ولأن كلمة "مورو" تنطوي على شكل من الازدراء، فقد آثر المترجم أن يترجم هذا المصطلح إلى "الأندلسيين" [المترجم].

(٢١) المورسكيون Moriscos كلمة أسبانية معناها "من المسلمين"، تشير إلى المسيحيين الذين أجبروا على ترك الإسلام في أسبانيا والبرتغال بعد سقوط ممالك المسلمين في الأندلس. في بداية ما يعرف بإعادة الفتح، أي استرداد الأسبان للأندلس، كان الأسبان يتعاملون ببعض التسامح مع المسلمين، الذين كانوا في غالبهم من سكان البلاد الأصليين الذين اعتنقوا الإسلام، لكن بعد سقوط آخر معاقل المسلمين في غرناطة، بدأ الحكام الجدد ينتهكون شروط الفتح ويضغطون على المسلمين لترك دينهم، وعندما ثار المسلمون، اشتد الأسبان عليهم بمحاكم التفتيش لتنصيرهم، ولم يكن أمام الواحد منهم إلا أن يتنصر أو ينفى تاركاً أولاده وممتلكاته، وأعملوا فيهم القتل والتنكيل والاستعباد في أبشع حالة من نوعها في التاريخ الإنساني. وقد طُرد كثيرون منهم من أسبانيا، ويعيشون الآن بالملايين في شمال أفريقيا، ودخل كثيرون منهم المسيحية وظلوا يمارسون تعاليم الإسلام سراً [المترجم].

طريقة هاتوا الذهب"[٢٩]. وفعلا جلبوا الذهب، جبالاً كبيرة من الذهب. فبعد بعثات كولمبوس الأربع مباشرة، وجد المستكشفون كمية صغيرة نسبياً من المعدن المتألق في اسبانيولا (الجزيرة التي تضم الآن هايتي وجمهورية الدومنيكان)، وهي أول مستعمرة أسبانية. تسببت عمليات التعدين اللاحقة في إبادة السكان المحليين. وفي غضون بضعة عقود وجد المستكشفون مصادر أكبر كثيراً للذهب والفضة في المكسيك وفي جبال الأنديز. ولا تزال القصة الوحشية للفتح الأسباني لهذين الموقعين تذهل الناس إلى يومنا هذا.

بين عامي ١٥١٩م و١٥٢١م فتح حوالي ألفي أسباني المكسيك بقيادة هيرنان كورتيز. رد الأزتكيون[٢٢] – العدو الأساسي للأسبان – على عدوهم بنفس شجاعته ووحشيته. وقد كانت وحشية الأزتكيين في النهاية سبب سقوطهم. فالقبائل المحلية التي تألمت تحت سياط الأزتكيين قدمت للأسبان طائعة قوات حليفة بعشرات الآلاف، من دونهم كان انتصار الأسبان مستحيلاً. عثر الأسبان في عام ١٥٤٨م على أول عرق فضة سطحي بالقرب من غواناجواتو Guanajuato، أثبت في النهاية أنه أغنى مستودع لمعدن ثمين عبر التاريخ، وقدم ثلث الإنتاج العالمي.

وقع تسلسل مماثل للأحداث في عام ١٥٣٢م في جبال الأنديز العالية. فبعد أكثر من عقد من التخطيط والاستطلاع، قاد فرانسيسكو بيزارو Francisco Pizarro قوة من مائتي رجل واجتاح الجبال وأخضع شعباً من الإنكا مكوناً من أكثر من ٣,٥ مليون شخص. أسر بيزارو في هذه العملية إمبراطور الإنكا أتاهوالبا Atahualpa واحتجزه طلباً لفدية. أخذ الفاتحون فدية من المصنوعات الذهبية ملأت حجرة بعرض سبعة عشر قدماً وعمق اثنين وعشرين قدماً وارتفاع تسعة أقدام. لكنهم خانوا العهد وأعدموا إمبراطور

(٢٢) راجع حاشية سابقة للمترجم حول الأزتكيين وكورتيز [المترجم].

الإنكا بالمخنق الحديدي. وأظهر الإنكا، من جانبهم، إدراكا حادا للعقلية الأسبانية في انتقامهم لإعدام إمبراطورهم، حيث قتلوا رهينة أسبانية بصب الذهب المصهور في حنجرته وهم يتهكمون قائلين: "اشرب حتى تمتلئ، فمنه هنا ما يكفي لإشباع حتى أشره الناس"[٣٠].

مقارنة بالانتصار الأسباني على الأزتكيين، جرى غزو الإنكا في وقت وبوحشية أقل نسبياً، على الأقل من المنظور الأوروبي. وبعد أكثر من عقد بقليل، تحديدا في عام ١٥٤٧م، اكتشف راعي من الإنكا يدعى جوالسي Gualci مصادفة منجم بوتوسي Potosi الكبير في بوليفيا، الذي وصفه الأسبان لاحقاً بأنه "جبل من الفضة".

نهر قاتل من الثروة

كانت مناجم الفضة في معظمها تدار بوصفها مِلكية خاصة، لكن التاج الأسباني مع ذلك كان يسيطر بإحكام على العملية كلها، من تنقية المعدن إلى الوصول النهائي للسبيكة إلى بيت التجارة[٢٣] في أشبيلية. كانت الحكومة تمتلك منجماً ضخماً في وانكاوليكا Huancavelica، كان ينتج الزئبق الذي كان ضرورياً لاستخلاص الفضة، وكانت تستخدم منجم الزئبق للرقابة على من كانوا ينقّون الفضة. وكانت السبائك المنقاة محلياً تشق طريقها أولاً إلى معامل التحليل المَلكية الاستعمارية، حيث يقوم الصاهرون بصبها في قوالب وسبائك ويختمون الفضة (للإشارة إلى أنها تخضع للنظام الضريبي). وكانت السلطات الأسبانية تتشدد في عقاب حائزي الفضة غير المختومة.

كان الفاتحون في المكسيك يحملون السبائك براً إلى بيرا كروز Vera Cruz لشحنها بحرا إلى أسبانيا. وفي المقابل كان المعدن الأمريكي الجنوبي يتبع طريقاً أكثر تعقيداً، كان

(٢٣) كان بيت التجارة House of Trade، ومقره أشبيلية بأسبانيا، الهيئة الحكومية المسؤولة عن ضبط التصدير والاستعمار الأسبانيين في القرون من السادس عشر إلى الثامن عشر [المترجم].

يشتمل نقله من الجبال على ظهر حيوان اللاما، وهي وسيلة النقل الوحيدة الممكنة، إلى شاطئ المحيط الهادي، حيث تنقله السفن شمالاً إلى بنما، ثم ينقل براً عبر البرزخ إلى الميناءين الكاريبيين نرومبر دي دوا Nombre de Dios وبورتو بيلو Porto Bello.

شهدت هذه الموانئ الكاريبية الثلاث والمحيط نفسه – البحر الأسباني الأسطوري كما كان يسمى – أكبر تدفق للثروة في التاريخ. وعموماً كانت قافلة شديدة الحراسة تغادر سنوياً من كل من بنما والمكسيك. ويقال إن تشارلز الخامس كان يصفق بيديه ابتهاجاً بوصولها آمنة إلى أسبانيا، فهو على خلاف الانطباع الشعبي، لم يكن محزوناً دائماً. وقد اعترض القراصنة أسطول الفضة وسرقوه مرتين فقط، حيث سرق الهولنديون الأسطول المكسيكي في عام ١٦٢٨م، وسرق الإنجليز الأسطول الأمريكي الجنوبي في عام ١٦٥٦م. لكن سرقة السفن الشاردة كان أكثر شيوعاً لأنها كانت فريسة أسهل، خاصة للإنجليز الذين أحضروا في شهر واحد من عام ١٥٦٩م اثنين وعشرين سفينة أسبانية إلى بليموث Plymouth. وفي النهاية أخذ الطقس العاصف سفناً أكثر بكثير مما أخذ القراصنة(٢٤).

يوضح الشكل رقم (٨,٢) قيمة المعادن الثمينة التي شُحِنت من خلال بيت التجارة، أي كل الواردات الأسبانية القانونية التي بلغت ذروتها في أواخر القرن السادس عشر. إن مقدار السبيكة غير القانونية محل جدال، وقد اقترح العلماء أن ذروة شحنات العالم الجديد من الفضة لم تظهر حتى منتصف القرن السابع عشر. لكن ذلك

---

(٢٤) من أفضل المصادر حول الغزو الأسباني لأمريكا: Victor D. Hanson's Carnage and Culture (New York: Doubleday, 2001) الذي يقدم وصفاً مفعماً بالحيوية لانتصار كورتيز الرائع على الأزتكيين، William H. Prescott's History of the Conquest of Peru الذي نُشر في عام ١٨٤٧م وأعيد نشره في عام ١٩٥٧م، ويقدم وصفاً مماثلاً لانتصار بيزارو على الإنكا. للحصول على رواية ممتعة للتنقيب عن المعادن النفيسة ونقلها من العالم الجديد إلى أسبانيا، راجع Earl J. Hamilton's "Imports of American Gold and Silver Into Spain, 1503-1660," Quarterly Journal of Economics 43 (1929): 436-72. سمحت لي مطبعة معهد ماساشوستس للتقنية بكرمها بأن أضع هذه المقالة على الموقع http://www.emcientfrontier.com/files/hamilton-spain.pdf.

على أية حال أمر جانبي. والشكل رقم (٨,٢) تمثيل دقيق للحساب الرسمي الذي كانت الخزانة الأسبانية تعتمد عليه. كان التدفق الهائل للثروة يقوي التاج الأسباني ويكسبه جرأة. كما أثبت أيضاً أنه عامل تآكل للمجتمع الأسباني، حيث أدت الوفرة إلى شل أسبانيا اقتصادياً لقرون، وذلك لأسباب ثلاثة[٢٥].

- جاء تدفق كنوز العالم الجديد في أعقاب اعتلاء الملك كارلوس عرش الإمبراطور الروماني المقدس باسم تشارلز الخامس. غذت مكانته السامية طموحاته، وأمدته الثروة الجديدة – لسوء الحظ – بالوسائل لتحقيقها. فخلال كل عهد تشارلز تقريباً وعهد ابنه فيليب الثاني حاربت أسبانيا فرنسا وإنجلترا وهولندا. وفي بعض الأوقات كانت تحارب الدول الثلاث في الوقت نفسه. كانت أسبانيا تعتبر نفسها الحصن المعادي لحركة الإصلاح الديني والمدافع عن العقيدة الحقة. وكانت الحماسة الدينية تصبغ حربها ضد هولندا وإنجلترا وضد الكثير من الولايات الألمانية الأصغر بروح الغاية المقدسة. وكان هذا الإحساس بالمهمة الأخلاقية كارثة مالية. فالطريقة الجديدة للحرب كانت تكلف أكثر مما كان أحد يتخيل. وسرعان ما استنفدت أسبانيا عائداتها وبدأت تنزلق إلى عجز ضخم ودائم. من ذلك أن حملة عام ١٥٥٢م على ميتز Metz وحدها كلفت عشرة أضعاف ضريبة الفضة السنوية، والأسطول المنكوب الذي أرسِل ضد إنجلترا في عام ١٥٨٨م كلف خمسة أضعاف عائدات أسبانيا السنوية الكلية. وعندما تنازل تشارلز الخامس عن العرش في عام ١٥٥٥م، ترك عجزا يصل إلى حوالي مائة ضعف عائدات الفضة السنوية. ولذلك فإن التاج الذي كان طوال الوقت يأتيه سيل غزير من الذهب والفضة، تخلف عن الوفاء بديونه مرات كثيرة، في أعوام ١٥٥٧م و١٥٧٥م و١٥٧٦م و١٦٠٧م و١٦٢٧م و١٦٤٧م.

---

(٢٥) أنتج التدفق الهائل لفضة العالم الجديد أيضاً تضخماً كبيراً، حيث فاق العرض النقدي كمية السلع الثابتة. ولا ينفصل ذلك بحال عن حقيقة أن أسبانيا، وهي مصدر ذلك العرض النقدي، ازدهرت كثيراً بفضل هذه الحالة مقارنة بجيرانها.

- ركزت كنوز العالم الجديد طاقات وطموحات الأمة على الغزو والكنوز. وحين نفدت الفضة، ترك فقدها المجتمع الأسباني مجرداً من الغرائز الصناعية والتجارية. وبتعبير أحد مؤرخي القرن التاسع عشر، فقد:

> كان الأغنياء يتمتعون بالثروة التي ورثوها أو حصلوا عليها من أمريكا. واتجه النبلاء الفقراء إلى الكنيسة، أو سلكوا مهنة الحرب، أو سعوا إلى وظائف تافهة ... وراضوا أنفسهم ... على الجوع والعري والبؤس، بدلاً من أن يذلوا أنفسهم بالعيش بعمل أيديهم[٣١].

إن التشابه بين أسبانيا القرن السادس عشر وبعض دول الخليج العربي المعاصرة ملفت للنظر، ففي الحالتين أعاقت الثروة الطبيعية الهائلة العمل الجاد في الداخل وموّلت النفوذ الديني في الخارج.

- كانت أسبانيا، بحلول عام ١٥٥٠م، قد تأخرت كثيراً عن شمال أوروبا البروتستانتي في تطوير حقوق المِلكية والعقلانية العلمية وأسواق رأس المال والنقل والاتصال، أي العوامل الأربعة اللازمة للرخاء، حيث أدت الثروة المعدنية والقوة التي عثر عليها التاج الأسباني حديثاً إلى تكلس العوامل الأربعة جميعها.

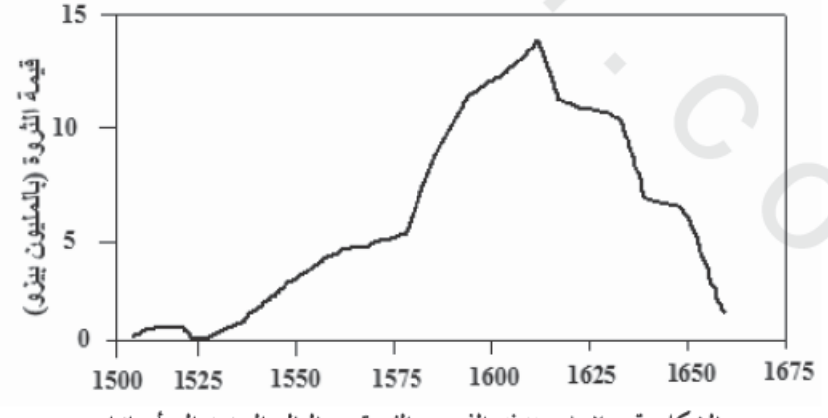

الشكل رقم (٨,٢). تدفق الذهب والفضة من العالم الجديد إلى أسبانيا.

المصدر: Data from Earl J. Hamilton, "Imports of American Gold and Silver Into Spain, 1503-1660," 464.

العوامل الأربعة في أسبانيا

ها نحن أعددنا المشهد للكارثة الاقتصادية التي تسمى أسبانيا الهابسبورغية، ذلك المجتمع الذي ابتلي بالثروة المستمدة من النهب التي قوّت أصحاب الميول الريعية وحصّنتهم. وفي الوقت نفسه جفت أسبانيا من كل الغرائز التجارية التي بقيت في البلاد. وقد أثر الاعتماد على ثروة العالم الجديد المعدنية واستغلالها للمغامرات العسكرية على تطور عوامل النمو الأربعة التقليدية. سنبحث فيما يلي هذه العوامل تباعاً.

حقوق المِلكية: حجب تاريخ أسبانيا الإقطاعي والتدفق الأولي لكنوز العالم الجديد السهلة عن عينيها أهمية الحوافز الاقتصادية الفعالة. ففي مقابل ملوك أسرتي تيودور وستيوارت في إنجلترا الذين كانوا يثمّنون قليلاً فكرة أن مصالحهم الاقتصادية تطابق من مصالح رعاياهم، أغفل ملوك هابسبورغ أهمية صالح رعاياهم بالكامل. فلماذا يزعجون أنفسهم بالتجارة والصناعة وصالح عامة الناس إذا كانت الفضة من الأمريكتين والنهب والجزية من البلاد الواطئة تزودهم بسيل لا ينقطع من الثروة؟[٣٢]

وعلاوة على ذلك طور التاج الأسباني بعد عام ١٢٠٠م نظاماً للدخل غير عادي بالمرة. خلال تلك الفترة وقعت صناعة الأغنام تحت سيطرة أكبر ملاك الأراضي بالأمة، وهم تحديداً حوالي عشرين أسرة كانت تعرف بالنبلاء[٣٣]. منح التاج لهذا الائتلاف من النبلاء، في القرن الثالث عشر، احتكاراً لمراعي الأغنام (عُرِف لاحقاً باسم ميستا Mesta) في مقابل عوائد ضريبية. ومع نفاد مناجم الذهب والفضة الأمريكية في القرن السابع عشر وانسلال البلاد الواطئة من قبضة أسبانيا، أصبح احتكار الأغنام مصدر الدخل الأساسي للتاج.

لقد تُرِكت مساحات شاسعة من جنوب أسبانيا بلا زراعة، بعد طرد الأندلسيين والمورسكيين. جذب ذلك انتباه أصحاب احتكار مراعي الأغنام الذين وجدوا فيه فرصة كبيرة للمرعى الشتوي في مناخ الجنوب الأكثر اعتدالاً. كان التاج قد منحهم

امتيازات الرعي في الممتلكات الأندلسية سابقاً، وكذلك على طول طرق الترحال والأراضي التي لم تستصلح سابقاً. ولكي يحمي أصحاب الاحتكار حقوقهم الرعوية، منعوا المزارعين المحليين من تسييج أراضيهم المشاع. قضت الأغنام المتنقلة على الحياة النباتية في الريف، وخربت الزراعة، وأنقصت قيمة الأرض. وكذلك كان الرعاة يحرقون الأشجار لتحسين المرعى، بما أدى إلى تآكل واسع للتربة. وكانت الحيوانات ترعى حتى في الأراضي المشاع بالمدن[٣٤]. باختصار "تكشف امتيازات مراعي الأغنام عن شكل من امتيازات الصيد التي كانت تمنح للطبقة الأرستقراطية في القرون الوسطى. وقد أعاقت الزراعة، وكان من السهل على من يعارضها أن يدفع بأنها جلبت الجدب لبعض أجود أراضي أسبانيا"[٣٥].

كان بيع الاحتكارات يشكل مصدراً سهلاً للدخل فيما قبل العصر الحديث، فكان حلاً سريعاً ومعتاداً يلبي الاحتياجات الحالية، لكنه أعاق النمو الاقتصادي بعيد المدى. وفي حقيقة الأمر سرق أصحاب احتكار مراعي الأغنام من الأسبان المزايا الزراعية للتسييج التي أنعشت الريف الإنجليزي والفرنسي.

بيد أن احتكار مراعي الأغنام لم يكن مجال الخلل الوحيد في مؤسسات المِلكية الأسبانية. فكما هي الحال مع العالم الجديد، ضُمت معظم أراضي أسبانيا نفسها بالغزو، خاصة من الأندلسيين. منح البلاط مناطق شاسعة للشخصيات العسكرية البارزة ولحاشيته. كانت هذه الأراضي بحكم العادة والقانون "موقوفة"، بمعنى أنها كانت تنقل عبر البكورة (إلى الابن الأكبر) ولا يمكن أن تباع. شجع هذا النظام التراخي والكسل، وأبقى المِلكيات الكبيرة سليمة لقرون، وحال دون بيع الأراضي لمن يستطيعون تحسينها (لا يختلف ذلك مثلا عما يحدث في زمبابوي أو إندونيسيا المعاصرتين). ما كان يمكن لحاكم خبيث مصمم على بذر بذور الدمار الاقتصادي أن يفعل أفضل من ذلك.

اجتمعت حروب القرن السابع عشر المتواصلة وفقدان فضة العالم الجديد واستقلال البلاد الواطئة لتُدخِل أسبانيا في دوامة مالية هابطة. كان فيليب الثاني ينبش عن الدخل في أي مكان، فباع الألقاب والغفران (شهادات تفضيل لأبناء رجال الدين)، وفرض قروضاً إجبارية في شكل سندات حكومية. وبعد ذلك أوقف دفع فوائد السندات الحكومية، ثم شرع في السرقة الصريحة، فأخذ يستولي على الذهب والفضة من الأفراد الخاصين. ومع تراجع عدد سكان أسبانيا وعثور جزء أكبر منهم على ملاذ من الضرائب بالانضمام إلى رجال الدين وشراء النبالة، أُلقي عبء ضريبي أكبر فأكبر على صغار الموظفين والمزارعين والتجار. يتطابق هذا التسلسل للأحداث كثيراً مع ما حدث في أثناء سقوط الإمبراطورية الرومانية[٣٦]. وقد عجل فقدان الثقة الناتج عن عمليات نزع المِلكية بانهيار التجارة، حتى مع أمريكا الأسبانية، بحلول عام ١٦٤٠م[٣٧].

وبحلول القرن السابع عشر كان الحافز الاقتصادي الخاص قد تبخر. وبتعبير المؤرخ جون إليوت John Elliot، فقد "كانت طبيعة النظام الاقتصادي تقوم على أن يصبح المرء تلميذاً أو راهباً أو شحاذاً أو بيروقراطياً، ولا شيء آخر"[٣٨].

العقلانية العلمية: خنق ملوك هابسبورغ الحياة الفكرية بالطريقة نفسها التي شلّوا بها مالية الأمة. في مطلع القرن السادس عشر ازدهرت أبحاث إرازموس المستنيرة في أسبانيا. لكن تحول الإمبراطورية الأسبانية إلى الحصن المعادي لحركة الإصلاح الديني في عهد فيليب الثاني أبطل تقاليد أسبانيا العلمية. فكانت محاكم التفتيش تعتقل الأكاديميين وتمنع الطلاب من السفر إلى الخارج، ونجحت في عزل الأمة عن الهرطقات المعدية التي كانت تكتسح أوروبا شمال جبال البرانس[٣٩].

لم تكن محاكم التفتيش اختراعاً أسبانياً. فقد تطورت وئيداً من الأبنية الكنسية التي قامت بعد عام ١٠٠٠م. ومع الوقت فرضت ضبطاً لاهوتياً على كل أوروبا. وفي

عام ١٦٩٦م، وهو وقت متأخر، أُعدِم طالب طب تعس الحظ في ادنبره يدعى أيكنهيد Aikenhead بجريمة التجديف.

بلغت مؤسسة محكمة التفتيش كامل ازدهارها في أسبانيا بعد زواج فيردناند وإيزابيلا، اللذين أنشآ محكمة تفتيش وطنية مستقلة عن الإشراف والتقييد البابويين. وسرعان ما تحولت محكمة التفتيش الأسبانية إلى بيروقراطية مغلقة على نفسها وقائمة بذاتها، أي دولة داخل الدولة. بل وأخذت تنافس الكنيسة نفسها في الهبات المربحة، وفي بعض الأوقات هاجمت رجال دين كبار. ومع أن ضحايا محكمة التفتيش الأساسيين كانوا من الهراطقة، ثم اليهود والمسلمين، ولاحقاً البروتستانت، فقد صوبت سهامها أيضاً إلى الأهداف العلمانية، مثل فلاسفة وعلماء التنوير الذين كان من سوء طالعهم أن وجدوا أنفسهم داخل حدود أسبانيا.

نجحت الإمبراطورية بمثل هذه الوسائل في حماية سكانها من المشاركة في انتصار العقلانية العلمية التي ميزت القرن السابع العشر والتمتع بثمارها. ولم ينضم الأسبان ثانية إلى متصدري العلم العالمي بأعداد كبيرة إلا بعد قرنين من الزمن. وربما كان من أكثر النتائج المدمرة لتخلف أسبانيا الفكري تحملها لتعاقب سلسلة من الملوك في غاية الحماقة. كان هذا التقييم القاسي لسلالة هابسبورغ شائعاً حتى في أوروبا القرن الثامن عشر، ومن ذلك قولهم إن "تشارلز الخامس كان محارباً وملكاً، وفيليب الثاني ملكاً فقط، وفيليب الثالث وفيليب الرابع لا هذا ولا ذاك، وتشارلز الثاني لا هذا ولا ذاك ولا حتى إنسان"[٤٠].

أسواق رأس المال: إن الضرر الذي ألحقته مغامرات آل هابسبورغ وإسرافهم بأسواق أسبانيا المالية كان أكثر تدميراً من كل حروبهم. فالكميات الضخمة من الذهب والفضة القادمة من بيت التجارة لم تكن تبقى طويلاً على الأرض الأسبانية قبل أن

تغادر البلاد ثانية. كانت فرنسا المحطة الأولى على طريق معظم فضة العالم الجديد، حيث عبّر عمالها، الذين جذبتهم ثروة أسبانيا وأجورها العالية، جبال البرينيه إلى الجنوب. وقد كان من الأقوال المأثورة في هذا الخصوص: "كان الأسبان يشغّلون مناجم إلدورادو لإثراء الفرنسيين"[٤١].

وللمفارقة اختفت العملات الذهبية والفضية تقريباً من أسبانيا بحلول منتصف القرن السادس عشر. فاستعاض عنها التاج بسك سيل من العملة النحاسية الرديئة، كان عامة الناس والتجار وحتى الأسرة المالكة ينظرون إليها بريبة. وفي بيئة يهيمن عليها عجز حكومي ضخم، تزايد التخلف عن السداد وغش العملة وأسعار الفائدة. حتى أنه في عام ١٦١٧م، وهو وقت مبكر، شكا مجلس المالية الأسباني من أنه مع تهافت الأمة على السندات الحكومية التي كانت تعطي حتى ١٠٪، لم تكن الأعمال الحرة تقدم عوائد عالية بما يكفي لأن تجذب رؤوس المال[٤٢]. وبالمصطلحات الحديثة فقد "طرد" الدين الحكومي الضخم القطاع الخاص. وبحلول عام ١٦٧٣م كان التاج يدفع فائدة ٤٠٪ سنوياً على ديونه، مقارنة بالقروض التي كانت تطرح بأسعار منخفضة (٣٪) في نفس السنة في أمستردام. علق مؤرخان اقتصاديان، ربما مع وجود مثال أسبانيا في حسبانهما، عن ذلك بهذه اللغة الجافة "كانت اتجاهات ومستويات أسعار الفائدة مختلفة جداً (بين دول أوروبا)، وكانت في الغالب تبشر بالقوة الاقتصادية والسياسية المستقبلية لكل بلد"[٤٣].

النقل والاتصالات: إذا كانت وفرة الثروات المعدنية لعنة، فيمكن للطبيعة أن تمنح الأمة نعمة لا ترد، مثل الأرض الجزيرية المنبسطة نسبياً التي تربطها أنهار صالحة للملاحة. وإذا كانت فرنسا قد عانت من نقيصة جغرافية في مقابل إنجلترا في هذا الخصوص، فإن أسبانيا كانت أسوء حالاً بكثير، حيث ابتليت بمنطقة داخلية شاسعة جبلية وقاحلة تكاد تنعدم فيها الممرات المائية الصالحة للملاحة.

لم تبذل أسبانيا جهداً لمعالجة عيوبها الجغرافية. وقد جاء نقل فيليب الثاني لعاصمة الإمبراطورية إلى مدريد لكي يكون نهر تاجه Tagus صالحاً للملاحة على طول الطريق من لشبونة (كانت البرتغال في ذلك الوقت جزءاً من الإمبراطورية). وبحلول عام ١٥٨٠م كان المهندسون قد رفعوا الأوحال من النهر لمسافة مائتي ميل، زيدت في عام ١٥٨٨م مائتي ميل أخرى لتصل إلى توليدو، إلى الجنوب من مدريد مباشرة. لكن لسوء الحظ فقدت أسبانيا في تلك السنة أسطولها قبالة إنجلترا، وتغيرت أولوياتها. ومع وصول عهد فيليب الثالث كان الجزء من النهر بين ألكانترا وتوليدو يملأه الغرين[٤٤].

قُدِم مشروع نقل حيوي آخر، كان يقترح حفر قناة بين نهر تاجه ونهر مانزاناريس Manazanares، للجنة من رجال الدين لإقراره. وفي تجل مذهل لعجز هابسبورغ القرن السادس عشر عن التغلب على منطق القرون الوسطى، استحضر رجال الدين الله في رفضهم للقناة. فكان لسان حالهم يقول "لو أراد الله للأنهار أن تتصل، لوصلها بنفسه"[٤٥].

انتقل تفضيل أسبانيا للبغال والطرق الضيقة إلى العالم الجديد واستمر لعدة قرون. وقد تحسر نجم البلاط الكونت أوليفر Count Oliver رئيس وزراء فيليب الرابع الكبير وصديقه الموثوق من أن الأجانب سيعتبرون بلاده بربرية بالتأكيد، "عندما يكتشفون أننا نزود كل مدن قشتالة بالمؤن على ظهر البغال، بينما تجرب كل أوروبا الملاحة الداخلية المربحة"[٤٦].

أمة نُهبت

إن تاريخ أسبانيا الهابسبورغية عبارة عن سجل للخراب. ففي أوج هذه الإمبراطورية كانت أسبانيا نفسها تنتج عُشر دخل الإمبراطورية فقط. لقد سمّم نظامها الاقتصادي كل شيء طاله. فبينما ازدهر شمال بيرغندي الهولندي، أفل جنوب بيرغندي الأسباني[٤٧].

وقد خطّ ملوك هابسبورغ سيناريو تدمير الثروة والقوة الوطنية الكبيرة الذي يقول: تابعوا الغزو والكنوز، وليس الزراعة والصناعة والتجارة، ثم موّلوا ذلك المسعى بكل ما لديكم، وافرضوا الضرائب بلا رحمة، وثبتوا الأسعار، ولا تسددوا ديونكم، وأخيراً اغلقوا الحدود والعقول أمام التأثيرات الخارجية، واهملوا البنية التحتية للنقل والاتصالات.

لقد أرهقت أسبانيا نفسها بمؤسسات اقتصادية مدمرة ونقلتها إلى مستعمراتها في الأمريكتين. وقد كُتِب على أمريكا اللاتينية أن تكون القريب الفقير في العالم الجديد، تماماً كما كانت أسبانيا في العالم القديم.

والأكثر من ذلك أن ثروة أسبانيا وقوتها الكبيرة في القرن السادس عشر شجعت المركنتلية، لعنة الاقتصاد الأوروبي اللاحق. وكان لسان حال جيران أسبانيا يقول إنه إذا كان تراكم الذهب والفضة خيراً لأسبانيا، فلا بد أن يكون كذلك بالنسبة لهم أيضاً. ونظرا لأن منافسي أسبانيا لم يتمكنوا من بلوغ ما بلغته أسبانيا بسهولة من خلال النهب، فقد كان عليهم أن يحققوا ذلك من خلال التجارة[٤٨].

الطريق الطويل إلى الوراء

كان إصلاح المؤسسات الأسبانية عملية طويلة ومؤلمة. وقد جاء إحلال أسرة البوربون محل أسرة هابسبورغ في أعقاب حرب الخلافة الأسبانية (١٧٠١م-١٧١٤م) ليزيح جزءاً من انسداد الطريق، وليس جله. وفي عام ١٧٦٦م أمر تشارلز الثالث بأن تقدّر كل الأراضي البلدية وتوزّع على "السكان الأكثر احتياجا"، لكن ملاك الأراضي والرعاة الأقوياء كانوا يحبطوه في كل مناسبة[٤٩].

أضاعت أسبانيا قرنا آخر دون أن تبذل محاولات جادة لإصلاح المِلكية، في أوائل الفترة ما بعد النابليونية. أصدر البرلمان مراراً قوانين معقدة وبعيدة المنال للإصلاح

الزراعي تنزع أوقاف كل من الكنيسة والأراضي الخاصة، ليتم إبطالها في كل مرة على يد ملك يحاول أن يستعيد قوته من جديد. ومن الأمثلة المبكرة على ذلك إلغاء البرلمان لبقايا الإقطاع في عام ١٨١١م التي أبطلها فيردناند السابع بعد ثلاث سنوات. وبعد ستة أشهر أبطل الملك مرسوم التسييج الذي كان الاقتصاديون الأسبان يؤيدونه بقوة. وفي أوائل القرن التاسع عشر أعاد الملوك محكمة التفتيش، التي كان نابليون قد ألغاها.

استعرت هذه المعركة سجالاً بين البرلمان والملوك على امتداد القرن التاسع عشر. وأخيراً تمكنت أسبانيا بمنتهى البطء من تجريد الكنيسة من ممتلكاتها الضخمة وخصخصة الأرض المشاع، واستمر الأمر حتى صعود فرانكو إلى السلطة لتبدأ الأمة في تحرير نفسها من الأغلال الاقتصادية التي جعلتها لخمسمائة عام قريب أوروبا الفقير.

لكن الندبات التي تركها نظام هابسبورغ لم تُمح تماماً. فحتى عام ١٩٣٠م كان ٤٪ فقط من ملاك الأراضي بأسبانيا يملكون ثلثي أراضي البلاد الزراعية، وكان أغنى ٠,١٪ من السكان يملكون ثلث الأراضي[٥٠]. وفي القرن العشرين فقط حدّثت أسبانيا أخيراً مؤسسات المِلكية وانضمت إلى مصاف الديمقراطيات الليبرالية.

كان الأسبان يدركون نقائصهم المؤسسية جيداً منذ وقت مبكر، تحديداً القرن السابع عشر. فكانت هناك مدرسة من النقاد الاقتصاديين رأت المشكلات بوضوح ووصفت حلولاً دقيقة لها: الإصلاح الضريبي، وتقليم أظافر الكنيسة، واستعادة قوة البرلمان، والتخفيف الضريبي للعمال، ومشروعات الري والملاحة[٥١]. لكن أحداً اليوم لا يعرف أسماء هؤلاء النقاد – جونزاليز دي سيليرجو وسانشو دي مونكادا وفيرناندیز نفاريتي – كما يعرف شخصية أسبانيا القصصية الأبعد شهرة التي تعود لنفس الفترة: دون كيشوت دي لا مانشا(٢٦).

(٢٦) تعتبر رواية "دون كيشوت دي لا مانشا" لمؤلفها ثربانتس أول رواية حديثة من نوعها وتحظى بشهرة عالمية، وفيها يعيش بطلها العجوز ألونزو كيخاتو في الوهم بسبب قراءاته لقصص الفروسية والبطولات، فيخرج ليفتح العالم ويكون فارسه المخلّص، بحصان عجوز وتابع فلاح يركب حماراً، وبعد أن يجر ذلك عليه المصائب يعود إليه عقله ويستولي عليه اليأس ويرجع إلى بيته ليموت فيه. والرواية في مجملها تجسيد ونقد لمن يعيشون في الوهم تاركين الواقع خلف ظهورهم [المترجم].

القوة القاهرة: استيراد الرخاء إلى اليابان

إذا كانت هناك أمة على الإطلاق دخلت العصر الحديث وهي تفتقر إلى المؤسسات اللازمة للنمو الاقتصادي، فإنها اليابان. فقد كانت الغالبية الساحقة من مواطنيها محرومة تماماً من الحريات الفردية الأساسية وحقوق المِلكية. وكان الفلاح الياباني يعيش فقط ليعيل طبقة واسعة وتافهة وطفيلية من المحاربين. وبين القرنين السابع عشر والتاسع عشر عزلت اليابان نفسها عن العالم الخارجي وكررت أسوأ سمات الإقطاع الأوروبي في أوجه.

إن أرض الشمس المشرقة ليست غنية بالأرض الزراعية. فثلاثة أرباع سطحها تغطيه الجبال، و١٦٪ منه فقط صالحة للزراعة. ولذلك كان كل قدم مربع مطلوباً لإعالة سكان بلغوا في عشية التصنيع تسعين مليونا[٥٢].

دوامة الموت الزراعي تضرب اليابان الإقطاعية

إن اليابان أمة جديدة نسبياً. فلم تظهر أدلة أول مجتمعات الصيد والجمع فيها إلا في الألفية الخامسة قبل الميلاد. تطور هؤلاء السكان الأوائل، المعروفون باسم الجومون Jomon، إلى سكان اليابان الأصليين الحديثين، المعروفين باسم الأينو Ainu. قبل ميلاد المسيح مباشرة وصل المزارعون الكوريون إلى جزيرة كيوشو الجنوبية. وعلى مدار القرون الكثيرة التالية شقوا طريقهم جنوباً على تلك الجزيرة، ثم إلى البحر الداخلي والشمال الشرقي عبر جزيرة هونشو. وصلت هذه الجماعات الزراعية جزيرة هوكايدو في أقصى الشمال في القرن الأول بعد الميلاد، وتزواجوا مع الجومون أبناء البلاد الأصليين على طول الطريق. وضعت اليابان الأسس لمجتمع إقطاعي جائر "بإصلاحات" تايكو في أعوام ٦٤٥-٦٥٠ بعد الميلاد التي أعلنت أن كل الأراضي ملكية حكومية وقدمت مرتبات للنبلاء والمحاربين. واستمر الغياب الكلي تقريباً لملكية الفلاح للأرض ألف عام وكان المؤذِن بهلاك الطبقات اليابانية الحاكمة[٥٣].

فرضت طبقة المحاربين الحاكمة ضرائب على الفلاحين في شكل التزامات من الحبوب والقماش والعمل. كانت هذه الالتزامات ثابتة، حيث كان على الفلاحين أن يسددوا نفس كمية الأرز في حال الوفرة أو المجاعة[٥٤]. استمر هذا النظام، الذي فرض في السنوات الصعبة أعباءً لا تطاق على الفلاحين، حتى العصر الحديث، وتسبب في فوضى اجتماعية عارمة. (كان النظام يتضمن بعض المرونة، لكنها لم تكن كافية. ففي حال فشل المحصول كان يمكن أن تخفض الالتزامات مؤقتاً أو لا تخفض).

كان نظام الضرائب الثابتة ضاراً لأقصى درجة. ولك أن تتخيل نظاماً لضريبة الدخل يلتزم فيه العامل بدفع ١٠٠٠٠ دولار سنوياً بغض النظر عما إذا كان يعمل أم لا. بالتأكيد سيتورط معظم الناس تدريجياً في الدين والخراب. وسينهار اقتصاد الأمة عاجلاً أم آجلاً.

بعد إصلاحات تايكو المبكرة منحت الحكومة بعض الأراضي الخاصة للنبلاء وللمعابد ولمن كانوا يستصلحون أرضاً جديدة. كانت هذه الأراضي معفاة غالباً من النظام الضريبي، بما ضاعف عبء أولئك الذين يفلحون "الأراضي العامة". كان ذلك بداية الدوامة المألوفة جداً: ضرائب ثقيلة على الفلاحين، ثم نقص في الناتج، ثم هجر للأرض. كانت لا تزال هناك سلطة مركزية إلى حد ما، وكانت القدرة على فرض الضريبة تنبع من حد السيف. ومع منتصف القرن الرابع عشر عمّت الفوضى[٥٥].

تطور المجتمع الياباني تدريجياً في ظل الحكام-المحاربين المستبدين المعروفين باسم الساموراي إلى ثلاث طبقات اجتماعية متمايزة: الأسرة الإمبراطورية والساموراي أنفسهم والعامة. ثم انقسمت الأخيرة إلى مجموعات ثلاث وفقا للمكانة: المزارعون ذوو المكانة الأعلى، يليهم الحرفيون، وفي الدرجة السفلى يوجد التجار ورجال الأعمال. كانت المنزلة العالية للمزارعين نظرية فحسب. فخضوعهم للضرائب المرهقة

وللإساءة الجسدية التعسفية وحتى الإعدام من جانب الديميو (السيد الإقطاعي المحلي الذي ينتمي إلى الساموراي) والساموراي الأدنى مرتبة كان يجعل حياتهم بائسة. فحكام أسرة توكوغاوا[٢٧]، وفقاً لأحد المؤرخين، كانوا "يحترمون الزراعة كثيراً، وليس المزارعين"[٥٦].

أمة من الطفيليين

في عشية دخول اليابان عصر الصناعة في أواخر القرن التاسع عشر كان حوالي ٨٥٪ من سكانها يشتغلون بالزراعة، فيما كان الساموراي غير المنتجين يشكلون ٦٪ على الأقل، وكان الباقون يشكلون الطبقات الحرفية والتجارية[٥٧]. كان هلاك اليابان الإقطاعية يكمن في عدد الساموراي الضخم، الذي لا يعادله إلا الولايات المتحدة التي تتحمل مؤسسة عسكرية محلية مكونة من ١٥ مليون شخص. كان الساموراي على مدار معظم تاريخ اليابان يمسكون بزمام السلطة الفعلية، بينما لم تكن الأسرة الإمبراطورية وخدمها وأتباعها غير سلطة رمزية مسجونة في القصر الإمبراطوري في كيوتو. ولم تكن طبقة الساموراي تقتصر فقط على الدرجات العليا من القادة العسكريين العامين في عهد أسرة توكوغاوا والدرجات الأدنى من الديميو، وإنما كانت تضم أيضاً عدداً كبيراً من المحاربين استغنت الدولة عن خدماتهم لعدم وجود أعداء داخليين أو خارجيين مهمين. كان الديميو الحاكمون يحتاطون كثيراً من الأعداد الكبيرة من إخوانهم العاطلين، ولذلك جمعوهم تدريجياً في قلاع كبيرة بالمدن، حيث يمكن بسهولة مراقبتهم والسيطرة عليهم. أخذت مكانة وثروة الساموراي المتوسطين تتدهور شيئاً فشيئاً. ومع نهاية عهد أسرة توكوغاوا لم يكن غريباً أن يبيع محارب تعس الحظ سيوفه وألقابه العزيزة لأحد العامة. والأسوأ من ذلك أن يشتغل الساموراي بالحِرف.

---

(٢٧) حول أسرة توكوغاوا الحاكمة في التاريخ الياباني، ارجع لحاشية سابقة للمترجم [المترجم].

لا يمكن وصف حالة العامة إلا بكونهم بؤساء. كان حكام الديميو يحظرون على الفلاحين أن ينقلوا أو يبيعوا الممتلكات، وكانوا يعتبرونهم مصدراً للدخل فقط، فكانوا ينتزعون نصف غلة محاصيلهم الهزيلة[٥٨]. وكانت حالة العبيد اليابانيين أتعس كثيراً من نظرائهم الأوروبيين، الذين كانوا يتمتعون بالحماية الإسمية، على الأقل، للقوانين الإقطاعية الألمانية–الرومانية. فالنظام الكونفوشي الذي كان يحكم النشاط اليومي في اليابان لا يقدم إلا القليل من القواعد الإجرائية أو العقوبات الموثوقة للسيد الإقطاعي الوغد.

من الفوضى إلى العزلة

ساعد دخول الأسلحة النارية، كما في المجتمعات غير الغربية الأخرى، على توحيد اليابان. ومن كان لهم السبق في الحصول على الأسلحة الجديدة القوية توفرت لهم "ميزة التحرك الأول". وقد استخدم ثلاثة من حكام الديميو – أودا نوبوناجا Oda Nobunaga، وقائده الأعلى هيديوشي Hideyoshi، ونائب الأخير توكوغاوا إياسو Tokugawa Ieyasu– السلاح الناري لتحقيق الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية. كان نوبوناجا أول من جمع عدداً من الإقطاعيات معا، لكنه اغتيل في عام ١٥٨٢م. أكمل هيديوشي المهمة، ثم حاول أن يغزو كوريا أيضاً. وقد أثبت ذلك أنه كارثي. وقدم موته في عام ١٥٩٨م مبرراً للتخلي عن هذه المغامرة الطائشة، وأنشأ وريثه توكوغاوا إياسو الحكم العسكري (الشوغونية) الذي حمل اسمه. شعر الساموراي بأن الفلاح الذي يستخدم بندقية يستطيع بسهولة أن يقتل مبارزاً ماهراً، ولذلك حرّموا الأسلحة الجديدة. كان تاريخ اليابان القائم على الفوضى السياسية والعسكرية المتواصلة شبحاً يؤرق إياسو، ولذلك كانت تستحوذ عليه الرغبة في تثبيت الاستقرار. وقد نجح في ذلك إلى أبعد مما كان يحلم. يصف إدوين ريشور Edwin Reischauer المؤرخ والسفير الأمريكي السابق في اليابان شوغونية إياسو التي دامت ٢٥٠ سنة بأنها "حالة السلام المطلق، داخلياً وخارجياً، التي لم تحققها أية أمة أخرى لهذه الفترة الطويلة"[٥٩].

وضع توكوغاوا نهاية لقرون من الفوضى السياسية، وكانت عودة الاستقرار السياسي كافية في ذاتها لإحداث قليل من النمو. فبين عامي ١٦٠٠م و١٨٢٠م نما الناتج المحلي الإجمالي الياباني لكل فرد بمعدل ٠,١٤٪ سنوياً، وهو معدل لا يقترب حتى من المعدل الفاتر للنمو الهولندي، لكنه كان رائعاً لدولة إقطاعية منعزلة[٦٠]. لكن هذا الرخاء تحقق بتكلفة عالية، وهي عزل اليابان عن بقية العالم وتجميد البنية الإقطاعية الصارمة في مكانها.

وبعد عام ١٦٤١م قصرت الشوغونية الاتصال بالعالم الخارجي على مركزين تجاريين ضئيلين – واحد يتبع الصينيين والآخر الهولنديين – كانا يقعان بالقرب من نجازاكي[٦١].

لا تزال المظاهر الخارجية لبنية عهد توكوغاوا موجودة إلى اليوم، ولا يزال المجتمع الياباني الحديث يحمل كثيراً من طابع فترة توكوغاوا. تجدر الإشارة إلى أن الحاكم العسكري (الشوغون) الجديد نقل العاصمة من كيوتو إلى إدو Edo (طوكيو)، حيث تقع قلعته في قلب الحدائق الإمبراطورية الحديثة.

الريف ينقذ اليابان

حقق حكام توكوغاوا تقدماً اقتصادياً، لكن ذلك حدث على الرغم من حالة السلام والنظام الاستثنائية التي وفروها، وليس بسببها. فقد نقلوا الساموراي إلى قلاع ضخمة مزدحمة في المدن، ورداً على ذلك فرّ كثير من رجال الأعمال من هذه الإقطاعيات الواقعة تحت سيطرة غليظة إلى المناطق الريفية، التي لم تؤد الأيدي الثقيلة للضرائب وقواعد النقابات فيها إلى خنق التجارة.

كان الريف يحتوي على مزايا أخرى، إلى جانب الغياب النسبي للحكم الإقطاعي الصارم، منها وفرة القوة المائية ومجموعة من المزارعين الأذكياء تعودوا على

الاقتصاد المالي وكانوا قادرين على التناوب بين الزراعة والعمل بالمصانع. وهاتان الميزتان للريف – القوة العاملة متعددة الاستخدامات والقوة المائية – مطلبان رئيسان للتصنيع. وحين أطاحت إصلاحات إعادة ميجي[٢٨] بالشوغونية في عام ١٨٦٨م وأدخلت اليابان في الثورة الصناعية، وفر الريف قوة عاملة جيدة التدريب كانت مستعدة لتشغيل ماكينات المصانع الجديدة على الطراز الأوروبي. وفي عام ١٨٨٠م، أي بعد أن بنى البريطانيون الخط الحديدي الأول بين يوكوهاما وطوكيو بثمان سنوات فقط، شيدت قوة عاملة محلية تدربت في "هذه المدرسة الصناعية الريفية" خطا أكثر صعوبة بكثير في المنطقة الريفية الوعرة بين كيوتو وأوتسو[٦٢].

وهكذا فقد كان النشاط الاقتصادي في اليابان يتدفق إلى المكان الذي يغيب عنه الساموراي. والمفارقة الأساسية في حكم أسرة توكوغاوا هو أن ضحاياهم الرئيسين كانوا الساموراي أنفسهم. فعندما أُجبر الساموراي على الإقامة في قلاع المدن الفقيرة، شكلوا الهدف الأسهل للديميو النهمين إلى الدخل، الذين قللوا معاشات الساموراي تدريجياً، التي كانت تصل إلى حوالي نصف الإنفاق الحكومي. وعندما انتهى زمن الشوغونية في عام ١٨٦٨م، احتل الساموراي الساخطون الصفوف الأمامية في طليعة نظام ميجي الجديد.

وبالتزامن مع الانتحار الاقتصادي الأسباني المتعمد في النصف الآخر من العالم، كان حكام توكوغاوا يخنقون، بطريقة ممنهجة، العوامل الأربعة التي كان من شأنها أن تقود إلى الرخاء الاقتصادي في اليابان. فبنيتهم الاجتماعية الصارمة حرمت كل العامة تقريباً من كل أشكال حقوق المِلكية، وحالت دون تطوير أسواق مالية ذات كفاءة. وعلى غرار ما كانت الأسر المالكة تفعله في فرنسا وأسبانيا، استخدم الشوغون

(٢٨) حول إعادة ميجي، ارجع حاشية سابقة للمترجم في المقدمة [المترجم].

والديميو بيع الاحتكارات التجارية والصناعية والنقابية كمصدر رئيس للعوائد الضريبية. وفي الغالب لم يكن الدخل جزءاً من أية بنية منظمة. فمعظم الدفع كان يتخذ شكل "التبرعات" و"الرشاوى"، وهو ما خلق ثقافة حكومية فاسدة لا تزال موجودة إلى يومنا هذا[٦٣].

كان الشوغون يمتلكون ثلث أراضي اليابان الصالحة للزراعة، وكان الباقي مقسماً بين أكثر من مئتي ديميو. وكان الشوغون والديميو، من حين لآخر، يمنحون قطعاً صغيرة من الأرض لمزارعين فرديين، لكن هؤلاء المزارعون لم يكن مسموحاً لهم ببيعها. (وكذلك لم يكن مسموحاً للعامة بأية حال من الأحوال أن يستخدموا الحرير أو يستهلكوا الشاي أو حتى يتركوا أعينهم تقع على واحد من الديميو). لكن كان مسموحاً للفلاحين أن يستدينوا على أراضيهم. فمع أن الفلاح كان ممنوعاً من بيع أرضه، فقد كان مباحاً له أن يرهنها. وقد خرجت مشكلة الرهن عن السيطرة في القرن العشرين وعجّلت بالإصلاح الزراعي الذي أجراه الجنرال دوغلاس ماكارثر Douglas MacArthur بعد الحرب العالمية الثانية[٦٤].

حال منع الاتصال بالخارج دون دخول التنوير العلمي الغربي، كما حرمهم الحظر التجاري الذي فروضه على أنفسهم من الميزة الطبيعية للطوبوغرافيا الجزيرية التي كانت مواتية مثل طوبوغرافية إنجلترا. لذلك كانت اليابان متأخرة كثيراً عن الغرب. ففي منتصف القرن التاسع عشر كان الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد فيها ربع نظيره في إنجلترا، ونصف نظيره في أسبانيا، فضلاً عن أنها كانت تمتلك جيشا عفا عليه الزمن إلى درجة ميؤوس منها.

السفن السوداء

تصوّر الصورة الأيقونية لتحول اليابان إلى الحداثة وصول العميد البحري ماثيو بيري Matthew Perry بسفنه السوداء[٢٩] إلى خليج طوكيو في يوليو ١٨٥٣م باعتباره نقطة التحول. وكشأن كل القصص التاريخية الرمزية، كانت هذه القصة مغرقة في التبسيط. فالإصلاح الكبير لم يصل مع بيري، وإنما بدأ قبل عقود من الظهور الأول المريع لبيري واستمر لأكثر من خمسين سنة.

انتبه حكام توكوغاوا بانزعاج إلى القوى الغربية منذ حرب الأفيون في الصين (١٨٣٩م–١٨٤٢م). وحتى في وقت أسبق من القرن التاسع عشر، حصل كثير من الأرستقراطيين اليابانيين على تعليم غربي، كما علّم الهولنديون آلافا من اليابانيين في مدرسة مؤثرة افتتحت في عام ١٨٣٨م. وكان ظهور بيري الثاني في خليج طوكيو في عام ١٨٥٤م، وليس ظهوره الأول في السنة السابقة، هو الذي فتح التجارة مع الولايات المتحدة.

بعد بعثات بيري أظهرت دول أخرى التفوق البحري الغربي بطريقة قاتلة ومدهشة أكثر بكثير مما فعل الأمريكيون. فالقصف البحري البريطاني المدمر للديميو الجنوبيين المتمردين في كاغوشيما في عام ١٨٦٣م، وقصف القوة الدولية في شيمونسكي في عام ١٨٦٤م، تركا انطباعا لدى اليابانيين أقوى كثيراً من زيارات بيري. وأخيراً وليس آخراً، فإن الانهيار النهائي للشوغونية لم يحدث لأكثر من عقدين بعد أن ظهرت السفن السوداء[٦٥].

دشن الشوغون في سنواتهم الأخيرة تجديدات كثيرة أكملتها حكومات ميجي

---

(٢٩) أطلق اليابانيون اسم "السفن السوداء" على السفن الأوروبية التي وصلت بلادهم في القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وذلك لأن السفن البرتغالية الأولى التي وصلتهم وعملت بالتجارة هناك كانت مطلية بالقار الأسود [المترجم].

التالية. فقد أرسل آخر أباطرة توكوغاوا دبلوماسيين وطلاب للدراسة في الغرب، واقترضوا أموالاً من فرنسا والولايات المتحدة لتمويل المسافن[٣٠] والمشروعات الصناعية، وقدموا للعامة الموهوبين مناصب حكومية عالية لأول مرة[٦٦].

كانت بداية اليابان ضعيفة جداً ومتأخرة جداً. تمر الدولة عندما تفتح أبوابها للتجارة لأول مرة "بتقارب الأسعار"، وهو تعبير ملطف لحالة عدم الاستقرار الشديدة التي تنتج رابحين وخاسرين كبار. تتقارب أسعار السلع في الدولة، ومعها أسعار المُدخَلات الكلاسيكية الثلاث – العمل والأرض ورأس المال – مع نظيراتها في بقية العالم[٣١].

كانت أسعار منتجات التصدير اليابانية الرئيسة – الأرز والشاي والحرير – أدنى كثيراً من المستويات العالمية، ولذلك ارتفعت أسعار هذه السلع، واغتنى كثير من ملاك الأراضي والتجار، في حين وقعت المعاناة على مستهلكي هذه السلع، خاصة الساموراي الذين كانوا يعيشون في قلاع المدن. وفي الوقت نفسه تسببت وفرة القطن والمعدات الصناعية الأجنبية الرخيصة في هبوط كبير في أسعارها، بما أضر بشدة منتجيها اليابانيين المحليين. ألقى الفلاحون والساموراي على حد سواءً باللائمة على الشوغون، الذين كانوا محصورين بين المصالح المحلية القوية التي أضيرت بالتجارة

---

(٣٠) موضع بناء السفن وترميمها [المترجم].

(٣١) ها نحن نقابل نموذج هيكشر– أوهلين مجدداً (راجع هامش سابق للمؤلف). كثيراً ما يستخدم تقارب الأسعار كأداة لتقييم أنماط التجارة العالمية. على سبيل المثال، توضح حقيقة أن أسعار السلع لم تتغير كثيراً في عصر الاكتشافات (القرن الذي تلا عام ١٤٩٢م) أن قدراً قليلاً من التجارة حدث في ذلك العصر. انظر Kevin O'Rourke and Jeffrey G. Williamson, "Late Nineteenth-Century Anglo-American Factor-Price Convergence: Were Heckscher and Ohlin Right?. وانظر أيضاً لنفس المؤلفين The Heckscher-Ohlin Model Between 1400 and 2000: When It Explained Factor Price Convergence, When It Did Not, and Why," NBER Working Paper 7411, 1999, available at http://www.j-bradford-delong.net/pdf_files/W7411.pdf.

الدولية الجديدة والمدفع الأجنبي. ولذلك قامت مجموعة الساموراي الجنوبيين الساخطين والمدربين في عام ١٨٦٨م بالإطاحة بنظام توكوغاوا. وفي نفس الوقت تقريباً مات الإمبراطور الحاكم وخلفه وريث شاب.

مزق الإصلاح اليابان الإقطاعية، كما تفعل الشفرة في الحرير، وأدخل العوامل الأربعة إلى الأمة بالتمام والكمال. ففي غضون بضع سنوات هدم النظام الجديد القاعدة المؤسسية للدولة الإقطاعية. وقد أوجد زوال الإقطاع حقوقاً فردية وحقوق مِلكية صلبة، وإن كانت بدائية. فللمرة الأولى حل القانون النقابات، وألغى التمييز القانوني بين الطبقات، وسمح للفلاحين بأن ينقلوا أراضيهم أو يبيعوها أو يقسموها، وأن يزرعوا المحاصيل التي يريدونها.

اعتنق اليابانيون الثقافة الغربية بحماسة، ومعها العقلانية العلمية. أرسلت الحكومة الجديدة أفضل مواطنيها وأنبههم إلى ألمانيا وإنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ليتعلموا أسرار الهندسة والعلوم العسكرية والحكم والمالية. كما وضعت الأساس لنظامها التعليمي العام الحديث، التراتبي للغاية والقائم بدرجة كبيرة على الجدارة. ولم يعد أمر الحكومة والصناعة يُترَك لأبناء الساموراي والديميو الخاملين العاجزين[٦٧].

وأخيراً أرست اليابان أسس دولة الخدمات الحديثة، التي تعطي لأسواق المال والنقل والاتصالات الدفع المطلوب، وأدخلت العملة الموحدة المعدنية والورقية، وكذلك السكك الحديدية والتلغراف والخدمات البريدية. وكرمز لوجه اليابان الجديد جذريا، غيّرت الحكومة الجديدة اسم العاصمة القديمة من إيدو إلى طوكيو، ونقلت القصر الإمبراطوري إلى حدائق قلعة توكوغاوا القديمة بها.

الساموراي يلفظون أنفاسهم الأخيرة

تعاملت حكومات ميجي بمهارة، بعد ذلك، مع أخطر مهمة تواجه أي نظام ثوري، وهي التعامل مع بقايا الأرستقراطية القديمة. في البداية كانت الحكومة تدفع

للديميو راتباً قدره عُشر الجزية والضرائب التي كانوا يأخذونها سابقاً. وبعد سنوات قليلة قطعت هذه الأموال كليا. وحوّلت الحكومة مرتبات الساموراي إلى سندات بأسعار فائدة أقل من السوق، وبذلك قللت الدخل التقليدي للساموراي بشدة.

وفي عام ١٨٧٧م حرّض ائتلاف من الساموراي الجنوبيين المتمردين على آخر وقفة للشوغون وقادوها، وهي الوقفة التي عرفت باسم تمرد ساتسوما Satsuma rebellion. وقد أمكن سحق التمرد بسهولة بجيش من المجندين. وأظهر إذلال الساموراي على أيدي الفلاحين الشُعَث العجز المطلق لطبقة محاربة ظلت لفترة طويلة منقطعة الصلة بجذورها العسكرية[٦٨].

أثبتت السيطرة الأجنبية على التجارة أنها نعمة، حيث منعهم الأوروبيون عن إقامة حواجز جمركية، وهو ما جعل صرامة المنافسة الأجنبية تقوي الشركات اليابانية[٦٩]. وساعدت قوى من الداخل أيضاً في تقليل سيطرة الدولة على الصناعة. كان تجريب الشوغونية للصناعة على الطريقة الغربية قد ترك للأمة الجديدة عدداً كبيراً من المصانع والمناجم الحكومية العاجزة. وبعد إعادة ميجي أسرعت الحكومة إلى خصخصة هذه المنشآت، حيث آلت إلى أيدي ملاك قليلين نسبياً، يدعون الزايباتسو zaibatsu. ولم تكسر شوكة احتكار القلة الذي نتج عن ذلك إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وقد كان الاستثناء المشؤوم الوحيد للخصخصة هو إنتاج الأسلحة والذخيرة، الذي ظل تحت سيطرة حكومية محكمة[٧٠]. لقد قدم تطبيق "العتلة" الغربية، مقترنا بالخصخصة المحلية، حافزاً قوياً للتجارة والنمو اليابانيين من نوع مغاير لسياسات كولبرت الفرنسي.

ونظراً لأن اليابان كانت متخلفة جداً، فقد كان أبسط تقدم تقني يحقق مكاسب كبيرة. من ذلك أنه قبل فترة إعادة ميجي كانت كل المحاريث تقريباً يجرها بشر، ولذلك كانت غلات المحاصيل ضئيلة، لكن في عام ١٩٠٤م كان أكثر من نصف الأراضي

الزراعية تحرثها محاريث تجرها الثيران. كانت هذه الأشياء البسيطة هي أساس النمو الاقتصادي. وبين عامي ١٨٧٠م و١٩٤٠م نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد بمعدل ١,٩٪ سنوياً. ومع أن النمو الاقتصادي الذي تحقق في فترة ما بعد ميجي كان كبيراً، فإنه يبهت أمام النمو الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية.

اليابان تكتسب عادة سيئة

انطبعت دروس السفن السوداء في عقول اليابانيين بطريقة لا انفكاك منها. ولذلك وقعت اليابان في فترة ميجي في نفس الخطأ الجيوسياسي الذي وقعت فيه أسبانيا، حيث سعت إلى الرخاء من خلال الغزو العسكري. بدأت اليابان أولاً بالحرب على الصين في عام ١٨٩٤م، وروسيا في عام ١٩٠٤م، وتلك الحروب أثبتت أنها ناجحة، وكذلك رخيصة ومنعشة اقتصاديا. فارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد في اليابان إلى ٢,١٦٪ سنوياً، في عقدي الحرب، بين عامي ١٨٩٠م و١٩١٠م.

حركت هذه الانتصارات الشهية اليابانية. ولذلك غزت اليابان الصين في عام ١٩٣١م، ورفعت حدة التوتر مع الغرب. ورفعت الإنفاق العسكري من ٣١٪ من الميزانية القومية في عام ١٩٣١م–١٩٣٢م إلى ٤٧٪ في عام ١٩٣٦م–١٩٣٧م، وقد تطلب ذلك زيادة هائلة في الدين الحكومي، كما حدث في أسبانيا الهابسبورغية. وعندما اعترض وزير المالية الكفء كوريكيو تاكاهاشي Korekiyo Takahashi على المستوى العالي للإنفاق العسكري، اغتاله الجيش[٧١]. وبذلك تحددت وجهة اليابان العسكرية والاقتصادية، لكن نهاياتها لم تكن سعيدة.

"معجزة" ماكارثر

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد في اليابان بمعدل سنوي هائل – ٣,٥١٪ – في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٠م و١٩٩٨م التي تضمنت الحرب العالمية

الثانية الكارثية. ما الذي أشعل النار تحت النمو الياباني في النصف الثاني من القرن العشرين؟ شيئان. أولاً: كانت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية "فترة ذهبية" للنمو الاقتصادي العالمي عموماً. فقد خرجت البشرية من صراعين كارثيين فيما لا يزيد عن جيل، وبينهما شهدت أكبر كساد اقتصادي في التاريخ. حتى إنجلترا العجوزة المتعَبة نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد فيها بمعدل ١,٨٣٪ في فترة ما بعد الحرب. ثانياً: سمحت المظلة الإستراتيجية الأمريكية في أثناء الحرب الباردة لليابانيين بأن يتخلصوا تقريباً من الإنفاق العسكري الذي جرّ عليهم الخراب في السابق.

يُرجِع الكثيرون "المعجزة" اليابانية فيما بعد الحرب إلى الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية التي أدخلها الاحتلال العسكري للحلفاء بقيادة الجنرال دوغلاس ماكارثر. فرض المحارب العظيم ثلاثة مجالات رئيسة للتغيير المؤسسي على الأمة المهزومة، حيث حل الزايباتسو، وأنعش ديمقراطية ما قبل الحرب، وفرض إصلاحا زراعياً شاملاً.

ورغم قيمة هذه الأعمال الثلاثة، فلم يثبت أحدها أنه ذو أهمية اقتصادية كبرى. فالزايباتسو لم يكونوا يخنقون المنافسة كثيراً. وقد أثبتت البحوث الاقتصادية الحديثة أن الحكومة بمجرد أن تقر حكم القانون والحريات الفردية الأولية، فإن أي تقدم أبعد على مضمار الديمقراطية لا يقدم شيئاً للتقدم الاقتصادي، إن لم يؤثر عليه بالسلب. فالرخاء يحفز الديمقراطية، وليس العكس[٣٢]. فلو لم يمد ماكارثر حق الانتخاب إلى النساء، أو يقض على مركزية جهاز الشرطة، أو يسن قوانين عمل إنسانية، أو يدفع عدداً كبيراً من الإصلاحات السياسية النافعة الأخرى، فإن هذه التغييرات كانت ستحدث لاحقاً من

(٣٢) سيغطى هذا الموضوع ببعض التفصيل في الفصل العاشر. يمكن لمن يرغبون في معالجة أكثر شمولاً الرجوع إلى Robert J Barro, Determinants of Economic Growth, 2d ed. (Cambridge: MIT Press, 1999).

تلقاء نفسها، عندما يخلق الرخاء جمهور ناخبين كثيري المطالب. ومع أن بعض المؤرخين اعتبروا جذور القوة والرخاء اليابانيين الحديثين "مزدوجة القومية"، بمعنى أنها كانت توليفة من المؤسسات المحلية والأمريكية المستوردة[٧٢]، فإن كثيراً من الإصلاحات التي فرضها احتلال الحلفاء على اليابان كانت تتشكل بالفعل على مدى أكثر من سبعة عقود.

الأرض والمُلاك والفلاحون

كان ذلك ينطبق بوجه خاص على الإصلاح الزراعي. أدخلت حكومات ميجي حريات وحقوق مِلكية أولية ومِلكية واضحة للأرض، وهو ما أدى بدوره إلى إعادة توزيع الأراضي من الحيازات الأرستقراطية الكبيرة إلى ملاك خاصين صغار عن طريق "آلية كوس"(٣٣) (راجع الفصل الثاني). سمحت هذه العملية البطيئة والمستقرة في الوقت نفسه للمزارعين الصغار المجدين بأن يشتروا الأرض تدريجياً من ورثة الثروة والامتياز الخاملين، كما حدث في وقت سابق في إنجلترا ما قبل الحديثة.

بيد أن عمليات إعادة توزيع الأراضي في إنجلترا واليابان حدثت بطرق مختلفة جذرياً. فرغم حق ملكية الأرض وحرية نقلها الواضحين في فترة ميجي، أدت ضرائب الأرز الثابتة في اليابان إلى تمكين الدائنين الأغنياء في السنوات الصعبة من سحب الأرض تدريجياً من النبلاء قليلي المال والفلاحين الصغار ملاك الأرض. كانت إصلاحات فترة ميجي قد حوَلت ضريبة الأرز الثابتة إلى ضريبة مالية ثابتة في حدود من ٣٪ إلى ٤٪ من قيمة الأرض المقدرة. وقد أرهق ذلك المزارعين الصغار أكثر من النظام القديم، الذي كان يسمح على الأقل بقليل من المرونة عندما تخيب المحاصيل.

---

(٣٣) رونالد هاري كوس Ronald Harry Coase اقتصادي أمريكي مولود في بريطانيا حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩١م. دفع كوس في مقالة له بعنوان "مشكلة التكلفة الاجتماعية" (١٩٦٠م) بأن حقوق الملكية المعرفة جيدا تستطيع أن تتغلب على الظروف غير المواتية الخارجة عنها. يوجد شرح أوفى لنظرية كوس في موضع لاحق من هذا الفصل [المترجم].

قبل القرن العشرين لم تكن هناك وظائف صناعية لتوظيف المزارعين المتخلفين عن السداد، الذين كانوا لذلك يضطرون إلى البقاء في الأرض كمستأجرين. ولذلك زادت مساحة هذه الأراضي المستأجرة بين عامي ١٨٧١م و١٩٠٨م من ٣٠٪ إلى ٤٥٪ من مجموع الأرض، وظلت عند ذلك المستوى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وحين وصل الجنرال ماكارثر، كانت اليابان الريفية مقسمة إلى معسكرين متخاصمين: كتلة كبيرة من الفلاحين المستأجرين، ونخبة صغيرة جداً من الملاك الأغنياء الغائبين.

في هذا الوقت كانت الإصلاحات الهيكلية في فترة ميجي التي دامت ٧٥ سنة قد أحدثت تغييرات جذرية في الوجه الاجتماعي لليابان. فلم يعد التجنيد والتعليم العامان يستثنيان أبناء الملاك، ولذلك وجد ورثة الأراضي الأغنياء أنفسهم يخدمون في وحدات عسكرية يقودها فلاح مستأجر أفضل منهم تعليماً. وتزايد سخط المستأجرين المؤثرين المتعلمين حديثاً على واقعهم. وفي سنوات ما بين الحربين كان الإصلاح الزراعي قضية سياسية ساخنة، وفي ثلاثينيات القرن العشرين مكن الدعم من الحكومة الواقعة تحت هيمنة الجيش ملاك الأراضي من أن يحتفظوا باليد العليا[٧٣].

يعتبر نظام ملكية المالك-المستأجر فعالاً إلى أبعد الحدود من المنظور الاقتصادي البحت. فحافز المالك لتحسين الناتج الزراعي مماثل لحافز المالك-المزارع الصغير، فضلا عن أن المالك يمتلك مصادر مالية أكبر تمكنه من تحسين الأرض. وفي ظل النظام الذي يعطي الهيمنة للمالك تسارعت الإنتاجية الزراعية باليابان كثيراً بعد إعادة ميجي.

لكن صراع المستأجر-المالك في اليابان كان كارثياً من المنظور الاجتماعي. فالفقراء كانوا يزدادون فقراً، بينما يزداد الأغنياء غنى. وقد رأى ماكارثر أن طبقة الملاك كانت تشكل حجر الأساس للفاشية والنزعة العسكرية، لذلك شرعت قوات الاحتلال التي يمثلها ماكارثر في تحطيمها. عوض الاحتلال الملاك الكبار، لكن بأسعار ما قبل الحرب.

وبسبب التضخم المتفشي فيما بعد الحرب، كانت هذه التعويضات التي دفعت بالين الياباني منخفض القيمة بمثابة مصادرة (في أمة كانت مساحة المزرعة المتوسطة فيها ٢,٥ هكتار، كان من يمتلك أكثر من عشرة هكتارات يعتبر من كبار ملاك الأراضي)[٧٤]، [٧٥]. ومع أن المزارعين بالمحاصصة والفلاحين المستأجرين يستحقون عطفنا أكثر من الملاك الأثرياء، فإن إصلاح ماكارثر الزراعي أضر كثيراً بنظام المِلكية. وكما لاحظ ريشور بذكاء حاد، فإن "الإصلاحات الثورية تكون أسهل وأمتع إذا نفذها المرء في بلاد الآخرين"[٧٦]. وأيا كانت التأثيرات الاجتماعية والسياسية الصافية للإصلاح الزراعي في اليابان، فقد أصبحت في النهاية غير ذات صلة اقتصادياً. فبنية ملكية الأرض تفقد أهميتها في دولة يزداد طابعها الصناعي.

تمثل الدرس الأخير الذي أعطاه ماكارثر لليابانيين في إظهار غير متعمد للقوة المرعبة لحكم القانون في الدولة الديمقراطية الليبرالية، حيث فصله الرئيس هاري ترومان في ١١ أبريل ١٩٥١م. دُهِل اليابانيون وهم يرون أن خطاباً لاذعاً من قائد مدني، لا يتمتع بمهابة كبيرة، يسقط محارباً بهذه القوة وهذا الاحترام.

كان من العوامل المهمة وراء نمو اليابان أن المظلة العسكرية الأمريكية لليابان مكنت الأخيرة من إنفاق ١٪ فقط من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع. ومن هنا فإن نمو الاقتصاد الياباني، بأي معدل، في العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين، في ظل المطالب العسكرية الساحقة على كل من رأس المال والقوة البشرية، هو "المعجزة اليابانية" الحقيقية. وبعد أن تخلص الاقتصاد الياباني من ثقل المغامرات العسكرية، كان لا بد له من أن ينمو بقوة من ركام الحرب العالمية الثانية.

ومن باب التلخيص نقول إن انفجار النمو فيما بعد الحرب جاء كنتيجة حتمية لعدة عوامل أساسية.

- كان اليابانيون، ومعهم كثير من شعوب العالم، منهكين بعد ثلاثين سنة من الحرب والنكبة الاقتصادية. وعندما تسير الصناعة بأقل كثيراً من قدرتها، ويُحوّل رأس المال من الاستهلاك إلى ترميم المصانع والأجهزة وتحديثها، ستكون النتيجة بالطبع نمواً اقتصادياً قوياً.
- حرر التواجد العسكري الأمريكي اليابان من براثن الشيطان الذي كثيراً ما يخرج الأمم الكبيرة عن مسارها الصحيح، وهو الإنفاق العسكري المفرط.
- كان اليابانيون، قبل سبعين سنة من وصول ماكارثر، قد أسسوا مؤسسات مِلكية بدائية، وإن كانت كافية، وتبنوا العلم والأسواق المالية والنقل والاتصالات الغربية.

ولا ضير في أن الثقافة اليابانية كانت تؤكد على العمل الشاق والادخار ومعرفة القراءة والكتابة، وأن الأمة مرت بخبرة أكثر من خمسين سنة مع الديمقراطية البرلمانية قبل أن "يستوردها" ماكارثر.

"الشمس المشرقة"

كان من المعتاد أن نسمع في ثمانينيات القرن العشرين أن النمو الاقتصادي الياباني سيواصل تقدمه دون كلل حتى تصير لليابان الهيمنة على العالم (تماماً كما كانت بقية العالم المتقدم في الستينيات تراقب بعصبية المكافئ الألماني للمعجزة اليابانية فيما بعد الحرب). لكن هذا الاحتمال أيضاً ليس قوياً. أولاً بمجرد إنفاذ حقوق المِلكية وحكم القانون، فإن الاقتصاد الكاسد سينمو من تلقاء نفسه. ثانياً: هذه البركات المؤسسية تحدث مرة واحدة فقط، فبمجرد أن تؤسَس حقوق المِلكية وحكم القانون، يجب البحث عن النمو في مجالات أخرى. وأخيراً فإن الولايات المتحدة أُنهِكت من دعم الدفاع عن اليابان الغنية. وسرعان ما استردت اليابان الرغبة في الوفاء باحتياجاتها العسكرية بنفسها. ادعو معي فحسب ألا تنجح في ذلك مرة أخرى.